الائتلاف
من أجل
النزاهة
والمساءلة
aman
أمان
Transparency Palestine

التقرير السنوي

2012

المحتويات

كلمة رئيسة مجلس الإدارة 4

أنشطة مجلس الإدارة والجمعية العمومية 7

أثر البيئة الخارجية على مضمون عمل مؤسسة أمان في العام 2012 10

البيئة الداخلية لـ أمان 13

أبرز النشاطات والإنجازات 16

معارض، ومؤتمرات، ولقاءات 51

علاقات التنسيق والتشبيك الإقليمي والدولي 51

المشاريع الجديدة المنفذة خلال العام 2012 54

تطلعات العام 2013 55

شكر خاص 56

ملحق (1): مركز المصادر والصفحة الإلكترونية 57

ملحق (2): إصدارات أمان في العام 2012 58

كلمة رئيسة مجلس الإدارة

د.حنان عشراوي

ها نحن نطوي عاماً ونبدأ عاماً آخر، مسلحين بقناعتنا الراسخة أن دولة فلسطين لا بد أن تكون نموذجاً رائداً بين جيرانها، في الحكم الرشيد المبني على الديمقراطية، وصيانة حقوق الإنسان والحريات العامة، والشفافية، والمشاركة الواسعة والفاعلة للمواطنين في الرقابة والمساءلة ومكافحة الفساد.

ومع رفع مستوى تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسة الأممية، يصبح تحقيق هذا النموذج الهدف الأكثر إلحاحاً وأهمية، وبخاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي نمر بها على الصعيد الوطني؛ من استمرار الانقسام في النظام السياسي، إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي التوسعي المستمر دون مساءلة ولا محاسبة دولية.

لقد شهد العام المنصرم محطة مهمة في تاريخ الشعب الفلسطيني، ألا وهي إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية بعد تعطيل دام سنوات، آملين أن يسهم في النهوض بمنظومة الشفافية والمساءلة وتكريسها في الهيئات المحلية.

في هذه العجالة، لا بد من الإشارة إلى محطتين رئيسيتين لإنجازات أمان خلال العام 2012، وأترك للقارئ المتابعة عبر هذا التقرير للحصول على المزيد من المعلومات حول نتائج عمل المؤسسة.

فعلى الصعيد الوطني، تمكنت أمان من تحقيق عدد من النتائج المهمة، كان أبرزها تجاوب الحكومة مع توصيات أمان بإصدار العديد من القرارات والتعليمات المعززة لبيئة النزاهة والشفافية في إدارة الشأن العام، ومنها قرار الحكومة بوقف العمل بشرط السلامة الأمنية، وقرارها بشأن آلية عمل اللجنة الإدارية الوزارية الدائمة بخصوص ترقيات الفئة العليا، إضافة إلى مصادقة الحكومة على نظام بشأن منحة الحياة الكريمة للأسرى. من ناحية أخرى، حصل بعض التقدم في إطار تنظيم قطاع الخدمة المدنية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعيينات، وإعداد الهيكليات الإدارية، والتسكين عليها، وتم إنجاز مدونة سلوك العاملين في الوظيفة العمومية، والمصادقة عليها من قبل الحكومة. وفي هذا الصدد، قامت أمان وديوان الموظفين العام بتوقيع مذكرة تفاهم، لتمكين أمان من تنفيذ برنامج توعية للعاملين في ديوان الموظفين ومؤسسات القطاع العام حول المدونة. ومن جانب آخر، كان لـ أمان دور بارز في الرقابة على الانتخابات المحلية، واستقبال شكاوى المواطنين، ما دفع الحكومة إلى إصدار تعليمات طالبت فيها المسؤولين والموظفين العموميين،

بأن ينأوا بأنفسهم عن التدخل في الدعاية الانتخابية لأيٍّ من المرشحين، كما أصدرت لجنة الانتخابات المركزية تعليمات، من بينها منع إدخال الهواتف المحمولة لمراكز الاقتراع.

وقد واصلت أمان خلال العام 2012 تعزيز علاقات الشراكة والتعاون مع المؤسسات الحكومية، ولعل أبرز ما تم على هذا الصعيد، التعاون بين أمان والأجهزة الأمنية، ورغبة الأخيرة في العمل المشترك مع مؤسسة أمان على المدى الإستراتيجي. كذلك استمر التعاون مع وزارات التربية والتعليم، والأوقاف الإسلامية، والداخلية، وديوان الموظفين، والشؤون الاجتماعية، والمالية؛ حيث نفذت أمان برنامجاً شاملاً لتوعية الموظفين العموميين، وتنمية قدراتهم حول تعريف الفساد، وإقامة منظومة مكافحته، ودمج القيم والسلوكيات التي تدعو إليها مدونات السلوك في حياة المؤسسات وأنظمتها، واستهدف البرنامج أكثر من 1900 موظف عمومي. من جهة ثانية، أطلقت أمان بالتعاون مع الحكومة موقعاً دليلياً للوزارة، ونشرت دليل منع الفساد في العمليات الإنسانية، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية ووزارة الشؤون الاجتماعية؛ وذلك بهدف تحسين وصول المواطنين للمعلومات المتعلقة بالخدمات العامة، وتعزيز بيئة الشفافية والنزاهة في إدارة المساعدات الإنسانية وتوزيعها. ولتحقيق الهدف نفسه، تعاونت أمان مع الهيئات المحلية لإعداد مدونات سلوك لـ 15 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وواصلت أمان تركيز اهتمامها على منظومة الحكم الرشيد في المؤسسات الأهلية الشريكة، من خلال انخراط الأخيرة في برنامج شهادة الحكم الصالح للعمل الأهلي، الذي كان له أثر في تطوير منظومة الحكم لدى بعض هذه المؤسسات، بتبني تغييرات بنيوية وسياسات وإجراءات عمل فاعلة. ومن أجل حشد الشباب وحفزهم على الانخراط في جهود مكافحة الفساد، استطاعت أمان استقطاب مجموعة كبيرة من المدونين والناشرين على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وعملت على تنمية قدراتهم وإعداد مدونة سلوك خاصة بهم، تُوجت بتأسيس شبكة «مدونون ضد الفساد».

أما على الصعيد الداخلي، وفي خطوة أخرى هدفت إلى التطوير المؤسسي، والرفع من مستوى تأثيرها وتحقيق الكفاءة والفعالية والاستدامة، قامت أمان بإجراء تقييم ذاتي لقدراتها المؤسسية، باستخدام أداة (OCAT) التي طورتها منظمة الشفافية الدولية، تبعته المباشرة بتنفيذ برنامج بناء قدرات متكامل، اشتمل على إنشاء وتدريب فريق المديرين والمستشارين؛ بهدف توسيع آلية اتّخاذ القرار، وتهيئة قيادة جماعية شابة لقيادة المؤسسة، إلى جانب مجلس الإدارة؛ إضافة إلى بدء عملية الانتقال إلى نهج الإدارة بالنتائج، حيث تم إعداد الوثيقة الإستراتيجية للأعوام 2013 – 2015، وسلسلة النتائج ومؤشرات قياس الأداء. ويجرى العمل حالياً

على تطوير الهيكل التنظيمي والأنظمة ذات العلاقة، بما يتناسب مع نهج الإدارة الجديد، إضافة إلى نظام متابعة وتقييم يعمل على توفير البيانات والمعلومات بشكل دوري لمتابعة مدى النجاح في تحقيق النتائج.

لم يكن عمل أمان سهلاً خلال هذا العام، حيث واجهت العديد من التحديات، ارتبط جزء منها بصعوبة الحصول على المعلومات الرسمية بسبب غياب التشريعات مثل قانون حق الحصول على المعلومات، إضافة إلى ضعف تقاليد وآليات المساءلة، وبخاصة في الهيئات المحلية، الأمر الذي أعاق أمان من تنفيذ بعض التدخلات المخططة لعدد من الهيئات المحلية. كما تأثرت أمان هذا العام بسيطرة عقلية التنافسية بين المؤسسة الرسمية والأهلية عند بعض المسؤولين في هيئة مكافحة الفساد، ما أثَّر على علاقات التعاون وتكامل الأدوار بما يخدم الجهود الوطنية لمكافحة الفساد.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، ولطاقمها التنفيذي والفني، على جهودهم ومهنيتهم، كما على الإنجازات التي تحققت. كما أشكر جميع شركائنا، وأخص هنا منظمات العمل الأهلي، والمجموعات الشبابية التي نفذت مبادرات خلاقة لمكافحة الفساد. وأيضاً أتوجه بالشكر لجميع المؤسسات الرسمية التي تعاونت مع أمان، وللشركاء الدوليين لدعمهم المتواصل، ونخص بالشكر ائتلاف ممولي أمان: حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ، ولشبكات العمل العربية، والباحثين، والمدربين، لتعاونهم وإثرائهم واستجابتهم لنشاطات الائتلاف.

أنشطة مجلس الإدارة والجمعية العمومية

عُقد خلال العام 2012 خمسة اجتماعات لمجلس إدارة ائتلاف أمان، واجتماعان للجمعية العمومية، تمخضت عنها العديد من القرارات والتوصيات والنتائج التي عززت، بشكل كبير، دور الائتلاف على الصعيدين المؤسساتي والبرامجي، وعلى صعيد التشبيك المحلي والإقليمي والدولي، ومن أبرزها:

أ) على الصعيد المؤسساتي:

1. التزام الإدارات التنفيذية في مؤسسات الائتلاف بتسديد الاشتراكات السنوية للعام 2012.
2. قبول عضوية أربعة أعضاء جدد في الجمعية العمومية؛ اثنان من الضفة، واثنان من غزة، وذلك وفق المواد المعدلة (7، و9، و12) في النظام الداخلي، علماً أن فتح عضوية **أمان** للأفراد قد جاء استجابة لطلب لجنة العضوية في منظمة الشفافية الدولية، بعد أن كانت عضوية **أمان** مقتصرة على المؤسسات فقط. هذا، وقد تمت إحالة طلبات العضوية الأخرى للعام القادم.
3. تم انتخاب مجلس إدارة جديد من تسعة أعضاء للعامين القادمين، وذلك في اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ 2012/06/25، تلا ذلك اجتماع لمجلس الإدارة لتوزيع المناصب الرئيسية. وقد انضمت عضوة جديدة لمجلس الإدارة هي السيدة عندليب عدوان ممثلة عن مركز الميزان، وأعيد انتخاب الدكتور محمد عباس عبد الحق ممثلاً عن مؤسسة الملتقى الفكري العربي.
4. تمت مخاطبة جهات الاختصاص لاعتماد مجلس الإدارة المنتخب، وذلك حتى تاريخ 2014/06/25.
5. تمت مخاطبة جهات الاختصاص لاعتماد الأعضاء، لدى البنوك، المكلفين بالتوقيع على المعاملات المالية لـ **أمان**: (رئيس مجلس الإدارة، أمين الصندوق، أمين السر، نائب رئيس مجلس الإدارة)، على أن يكون أمين السر أو نائب رئيس مجلس الإدارة بديلاً عن الرئيس في غيابه.
6. المصادقة على التقارير الإدارية والمالية للعام 2011.
7. تحديث الإفصاحات عن الذمة المالية للعام 2012 لأعضاء مجلس الإدارة، وعرضها على الموقع الإلكتروني للائتلاف.
8. اتخاذ قرار بالتعاقد مع شركة أرنست ويونغ، مع التأكيد على ضرورة تدوير الطاقم المدقق على بيانات **أمان**.

9. التأكيد على مواصلة التزام طواقم **أمان** من جمعية عمومية، ومجلس إدارة، وإدارة تنفيذية، بالشفافية والوضوح في العمل، لتكون هذه المؤسسة بإدارتها وسياساتها وطواقمها مرجعية لمؤسسات العمل الأهلي ونموذجاً يحتذى به.

10. التأكيد على الإدارة التنفيذية بتطوير الجانب الإعلامي للائتلاف، لتفعيل انخراط الإعلام في جهود مكافحة الفساد من ناحية، وتسويق نشاطات وإنجازات **أمان** بصورة أفضل باستخدام كل الوسائل الإعلامية المتاحة من ناحية أخرى.

11. تقديم الشكر للمديرة التنفيذية للائتلاف لانتظام تقديم تقارير إدارية وفنية بشكل كافٍ وتوقيت مناسب، ومعلومات واضحة ومهنية لمجلس الإدارة، ما يعطي مجلس الإدارة صورة واضحة عن عمل **أمان** من حيث الإنجازات والتحديات.

12. رفع تقرير ملخص بنتائج تقييم أداء الموظفين دون الحاجة لتفاصيل نتائج كل موظف/ة، حيث أنها تصنف كمعلومات شخصية، وبخاصة أن مجلس الإدارة يثق بمهنية الأدوات المستخدمة لهذه العملية وموضوعيتها، وبنزاهة الإدارة التنفيذية وشفافيتها.

13. ضرورة التزام الإدارة التنفيذية بتعميم الدعوات الخاصة بالمشاركات الخارجية لـ **أمان** على مجلس الإدارة في الوقت المناسب، ليتسنى للأعضاء المشاركة.

ب) على الصعيد البرامجي:

1. توقيع اتفاقية مشروع «تمكين وتقوية قدرات مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المؤسسي والتنظيمي وبناء الشبكات لمكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، واتفاقية مشروع «تعزيز دور المجتمع المدني والمواطنين في مساءلة الحكومة وتجاوبها لاحتياجاتهم».

2. توقيع مذكرة تفاهم بين أمان وديوان الموظفين العام، لإطلاق حملة توعية حول مدونة السلوك ومكافحة الفساد.

3. توقيع 12 اتفاقية شراكة ودعم لمؤسسات أهلية شريكة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتنفيذ برامج وحملات توعية للمواطنين حول الفساد ومكافحته.

4. التشديد على دور المجلس التشريعي في مراجعة الموازنة العامة، والمصادقة عليها، ومساءلة السلطة التنفيذية حولها، مع استمرار الرقابة المجتمعية على شفافية الموازنة، وتفويت الفرصة على السلطة التنفيذية من استخدام أمان لتتنصل من مسؤوليتها تجاه المجلس التشريعي.

5. مطالبة هيئة مكافحة الفساد باعتماد معايير واضحة معلنة ومنشورة حول ملفات الفساد التي تقوم بمتابعتها، وذلك بهدف بناء ثقة بين المواطن والهيئة.

6. ضرورة التأكيد على التزام أمان بتقديم الرأي القانوني بكل موضوعية لمن يطلبه، بمن فيهم كبار المسؤولين الذين تمت إحالتهم لنيابة مكافحة الفساد.

7. التأكيد على ضرورة إعلام مجلس الإدارة بالتقارير الاستقصائية التي تعدها أمان قبل صدورها، وبجلسات المساءلة قبل موعد عقدها أو صدورها بفترة، لتمكين مجلس الإدارة من الاطلاع على تفاصيلها، واتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الصدد.

8. إصدار بلاغ صحافي داعم لـ أمان وللمفوض، وذلك بعد الهجمات الأخيرة التي قامت بها بعض الجهات ضد أمان بشكل عام، والمفوض بشكل خاص. وفي هذا الصدد، عبر مجلس الإدارة عن ثقته العالية بـ أمان والمفوض.

9. العمل على إصدار تقرير موضوعي حول نظام النزاهة في السلطة الوطنية، يدحض الافتراءات التي تشنها أطراف دولية، وبخاصة الكونغرس الأمريكي تجاه السلطة.

ج) على صعيد التشبيك المحلي والإقليمي والدولي:

1. شارك العديد من أعضاء الجمعية العمومية ومجلس الإدارة في عدد من النشاطات المحلية التي نفذتها **أمان**، كورشة المراجعة الإستراتيجية، وجلسات الاستماع، والتقارير، والدراسات، وحملات الضغط التي نفذتها أمان وشركاؤها. كما كان لهم تواصل جيد مع الأطراف ذات العلاقة، كالحكومة، والسلطة القضائية، والمؤسسات الرقابية، وهيئات الحكم المحلي، والمؤسسات الأهلية.

2. المشاركة في مؤتمرات إقليمية ودولية. وفي هذا الصدد، تم تنسيب 3 أعضاء من مجلس الإدارة للمشاركة في المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد الذي عقد في البرازيل في تشرين الثاني، والطاولة المستديرة التي عقدتها منظمة الشفافية الدولية حول المساءلة المجتمعية في الأردن في تشرين الأول الماضي، وورشة العمل حول مكافحة الفساد في القطاع الخاص في الكويت في كانون الأول الماضي.

3. عقد مجلس الإدارة اجتماعات تنسيق مع مؤسسات العمل الأهلي، لتقريب وجهات النظر والتوصل إلى توافقات حول إنشاء جسم لمنح شهادة الحكم الصالح للعمل الأهلي، كما ترأست رئيسة مجلس الإدارة اجتماع هيئة المحكمين لجائزة النزاهة للعام 2012.

4. واصل مجلس الإدارة عقد اجتماعات دورية مع ائتلاف ممولي أمان؛ حيث تم عقد اجتماعين خلال هذا العام شارك فيهما عدد من أعضاء المجلس. وتناول الاجتماعان آخر المستجدات على جهود مكافحة الفساد في فلسطين، وأبرز نتائج أعمال أمان والدروس المستفادة.

5. التأكيد على مشاركة مفوض الائتلاف د. عزمي الشعيبي، في عضوية لجنة تسيير الحوار الوطني حول الأزمة المالية للحكومة، بصفته الشخصية، وليس ممثلاً عن الحكومة أو أمان، مع ضرورة النظر في أية مشاركات في المستقبل مسبقاً لتجنب تعارضها مع توجهات أمان.

أثر البيئة الخارجية على مضمون عمل مؤسسة أمان في العام 2012

استمرت العوامل الخارجية التي حملها معه العام 2012 بالتأثير على مضمون عمل **أمان**؛ **فمن حيث البيئة التشريعية**، أسهم القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الفلسطيني في نيسان 2012، بشأن إلغاء شرط الموافقة الأمنية للتعيينات والحصول على الرخص، بشكل إيجابي، في التخفيف من ظاهرة الواسطة والمحسوبية والمحاباة المستندة إلى اعتبار الانتماء السياسي، وقلل من حجم ظاهرة الفساد السياسي التي ركزت **أمان** في بداية هذا العام على خطورتها.

كما أن صدور المرسوم الرئاسي رقم 5 للعام 2012، بشأن تشكيل اللجنة الوزارية لإعداد التقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقرار مجلس الوزراء للعام 2012 بشأن آلية عمل اللجنة الإدارية الوزارية الدائمة بخصوص ترقيات الفئة العليا، وقرار مجلس الوزراء للعام 2012 بشأن اعتماد أسس الترقيات والترفيعات، إضافة إلى اعتماد مجلس الوزراء مدونة سلوك العاملين في الوظيفة العامة وتعميمها على جميع موظفي الخدمة المدنية في تشرين الثاني 2012؛ سيكون لها أثر إيجابي كبير، في حال تم تنفيذها والالتزام بها، في تعزيز منظومة النزاهة والشفافية في السلطة الوطنية.

ولكن في المقابل، فإن التأخر في إقرار الأنظمة واللوائح التنفيذية الخاصة بقانون مكافحة الفساد لسنة 2005، وبخاصة اللائحة الخاصة بحماية المبلغين عن الفساد، استمر بالتأثير السلبي على عمل **أمان**، من حيث إحجام المبلغين عن التقدم بالشكوى على جرائم الفساد، خوفاً من العقوبات الانتقامية التي قد يتم إيقاعها عليهم، والتي بالفعل تم رصدها في بعض الحالات، حيث اتّخذت إجراءات انتقامية، كالفصل من العمل بحق عدد من المبلغين عن الفساد بحسن نية.

كما أن عدم إقرار مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، وعدم إقرار نظام أو تعليمات خاصة بمفهوم السجلات العامة، وحق الحصول على المعلومات لحين إصدار مشروع القانون، استمر في تأثيره السلبي على مبادئ الشفافية في العمل العام، حيث لا تزال **أمان** تتلقى العديد من الشكاوى حول امتناع الموظفين العامين من تقديم المعلومات العامة، وبخاصة ما يتعلق بنتائج مسابقات التعيين وإجراءاته في الوظيفة العامة.

كما أن عدم إصدار تعليمات واضحة بشأن ملاحقة ومعاقبة من يسيء استخدام المركبات الحكومية، أثّر على فاعلية الحملة التي قادتها مؤسسة **أمان** في هذا الشأن، إضافة إلى عدم شمول المركبات التي تستخدمها الأجهزة الأمنية، والتي تزيد على أربعة آلاف مركبة مقابل ألفي مركبة مدنية، في القرار الحكومي بسحب المركبات الحكومية وتخصيصها لأغراض العمل الصادر في آب 2010، وقرار المحكمة العليا الصادر في تشرين الثاني من العام نفسه، الذي أكد على قرار الحكومة، وطالب الموظفين العموميين بالالتزام بتطبيق القرار.

ومن حيث البيئة السياسية، فإنه ومما لا شك فيه، أن حصول فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في منظمة الأمم المتحدة، سيكون له أثر ايجابي في مجال مكافحة الفساد، حيث سيسهم الحصول على صفة دولة مراقب بشكل كبير في إمكانية الانضمام الرسمي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وما سينجم عن ذلك من ضرورة مواءمة السياسات والتشريعات الفلسطينية مع التدابير والسياسات التي يتطلبها الانضمام للاتفاقية.

من ناحية ثانية، فإن إجراء الانتخابات المحلية في مرحلتيها، شكل مدخلاً مهماً لتفعيل آليات المساءلة؛ حيث قام المواطنون بانتخاب القوائم الانتخابية المرشحة وفق قناعاتهم بالبرنامج الانتخابي، والتعهدات التي أبدتها هذه القوائم، وبالتالي فإن هناك فرصة متاحة لمتابعة تنفيذ البرامج والتعهدات من خلال رقابة الهيئات المنتخبة ومساءلتها. بالمقابل، استمر تعطيل الانتخابات العامة خلال هذا العام، ما عطَّل أهم آلية من آليات المساءلة التي يملكها المواطن، ويحكم سيطرته عليها.

وكما هو الحال في العام السابق (2011)، فقد استمر الانقسام الداخلي، والصراع على السلطة، وغياب دور المجلس التشريعي، كأحد أهم أعمدة نظام النزاهة الوطني، وغياب دوره الجوهري في الرقابة والمساءلة والمحاسبة واستكمال إقرار منظومة التشريعات ذات العلاقة بتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، في إضعاف نظام النزاهة الوطني الذي يعتبر الرسالة الرئيسة التي تسعى مؤسسة **أمان** إلى تحقيقها. بل إن الانقسام، وغياب رقابة المجلس التشريعي ومساءلته للسلطة التنفيذية، ساهما

في ارتفاع وتيرة الانتهاكات، ومنها الاستدعاءات والاعتقالات المتكررة للصحافيين والمدونين ونشطاء شبكات التواصل الاجتماعي، للتحقيق في النيابة العامة بتهم القذف والتشهير والإساءة للسلطة الفلسطينية.

شهد العام 2012 زيادة في التجاوب والفهم لدور مؤسسة **أمان**، حيث استجابت العديد من الوزارات والمؤسسات العامة لمراسلات **أمان**، وللتوصيات التي كانت تقدمها في تقاريرها الدراسية، واتخذت على ضوئها العديد من أشكال التدخلات المطلوبة، التي صبت في خانة تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام والمال العام.

وقد شكل عدم التعاون من قبل بعض الجهات الرسمية مع **أمان**، تحدياً ومعيقاً لها في متابعة طلبات المساعدة والاستفسارات التي تصلها من المراجعين، حيث لم تجب بعض الوزارات عن المراسلات التي أرسلتها إليها **أمان** في هذا الشأن، كما أن بعض الجهات الرسمية كانت تتعامل مع مراسلات **أمان** بسلبية، ظناً منها بأن تلك المراسلات تتضمن اتّهامات مباشرة من مؤسسة **أمان** لها، على الرغم من التوضيح الصريح الذي كانت تبيّنه **أمان** في رسائلها بأن الادّعاءات الواردة في تلك الرسائل هي ما يدعيه المشتكي، ولا تعني –بأي حال من الأحوال– تبني **أمان** لما ورد فيها من اتّهامات.

وأخيراً، فإن عدم توقيع مؤسسة **أمان** اتفاقية تفاهم مع هيئة مكافحة الفساد وفقاً لما كان متفقاً عليه في العام 2011 لأسباب تعود إلى الهيئة، وبرود العلاقة أحياناً مع الهيئة بسبب ما يمكن اعتباره تحسس الهيئة من التعاون مع **أمان** في مكافحة الفساد، وعدم إقرار الهيئة بأن مؤسسة **أمان** هي بيت الخبرة الفلسطيني في مجال مكافحة الفساد، حيث لم تكن **أمان** شريكاً أساسياً للهيئة في الخطة الوطنية لمكافحة الفساد، ولم تأخذ الهيئة ملاحظات **أمان** بخصوص إعداد هذه الخطة، التي من شأنها أن تنتج خطة متسقة ذات إطار مفاهيمي موحد بين الأطراف ذات العلاقة، وآليات واضحة للمتابعة والتقييم والتطوير، إلى جانب رفض هيئة مكافحة الفساد التجاوب مع الرسائل التي تبعثها إليها **أمان** بشأن شكاوى تتم إحالتها للهيئة من قبل **أمان**، بحجة أن جميع المعلومات في الهيئة سرية ولا يجوز إفشاؤها، ما يجعل **أمان** محرجة في إجابة المشتكين حول شكاواهم التي ترسل للهيئة، وكذلك بعض الشكاوى التي تصل **أمان** ضد هيئة مكافحة الفساد نفسها، وتباطؤها في معالجة بعض الشكاوى التي تصل إليها – كل ذلك يمثل تحدياً كبيراً لـ **أمان** يتطلب منها البحث عن آلية لمعالجته.

البيئة الداخلية لـ أمان

تلتزم إدارة ائتلاف **أمان** بتوفير بيئة داعمة لموظفيها الذين يعتبرون من أهم موارد المؤسسة. وقد ركزت إدارة الائتلاف على إتاحة الفرص لجميع الموظفين لتحقيق الإنجازات على الصعيدين المهني والشخصي، من خلال المشاركة في المؤتمرات، وورش العمل، والبرامج التدريبية المحلية والدولية، لتطوير معارفهم وقدراتهم في مجال مكافحة الفساد، إضافة إلى رسم السياسات والإجراءات التشجيعية وتضمينها في أنظمة المؤسسة الإدارية لتحفيز الموظفين على استكمال تعليمهم العالي. وقد بلغ عد الموظفين الذين التحقوا ببرنامج الماجستير أربعة موظفين، من بينهم موظفتان حصلتا على درجة الماجستير وهما على رأس عملهما. كما ساهمت المؤسسة في رفع الوعي بالالتزام بقواعد مدونة سلوك العاملين في الائتلاف، من خلال تطبيق مبادرات عدة ساهمت في تعزيز قواعد السلوك المهني، أبرزها قيام الموظفين، بالتناوب، بالرقابة على تطبيق قواعد مدونة السلوك. وأسفر تطبيق هذه المبادرة عن تكريم ثلاثة موظفين متميزين خلال العام 2012.

وانتهجت إدارة المؤسسة خلال العام 2012 إستراتيجية قوامها تمكين وتطوير القدرات المؤسساتية والبشرية للائتلاف، فتبنت نهج الإدارة بالنتائج لتحقيق النتائج والتغيرات التنموية المأمولة، بالتركيز على متابعة تنفيذ وقياس التدخلات المخططة، ومدى التقدم الذي تحرزه في تحقيق النتائج، ومن ثم اتّخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية لضبط وتحسين كفاءة الأداء، وتعظيم مبدأ المساءلة، بحيث يصبح أفراد الطاقم مسؤولين عن نتائج أدائهم، من خلال توجيههم –كذلك الأنظمة الإدارية– للاهتمام بالنتائج أكثر من الاهتمام بالمدخلات والأنشطة، الأمر الذي يعزز أثر **أمان** ومكانتها في المجتمع الفلسطيني.

وقد أشرفت الدائرة الإدارية على عملية بناء القدرات المؤسساتية والبشرية، وتمكنت من تحقيق الإنجازات التالية:

1. تنفيذ برنامج تطويري يهدف إلى تقييم القدرات المؤسساتية لـ أمان وتطويرها

في خطوة هدفت إلى تطوير قدرات أمان وفاعليتها، قامت المؤسسة بإجراء تقييم ذاتي لقدراتها المؤسسية، من خلال استخدام أداة تقييم القدرات التي طورتها منظمة الشفافية الدولية (**OCAT**)، بالاستعانة بميسر بريطاني خارجي. وقد استطاعت المؤسسة بعد تحليل نتائج التقييم الذاتي، أن تقف عند أبرز التحديات التي تواجهها، ووضع التصورات المختلفة لمعالجة التحديات والحفاظ على فعاليتها واستدامتها. وتبع عملية التقييم تنفيذ ثلاثة تدريبات نفذها الخبير البريطاني، بدعم من منظمة الشفافية الدولية، تناولت

عدداً من المواضيع منها: بناء المهارات القيادية للمستويات الإدارية العليا، مهارات تحفيز الموظفين وتفويض الصلاحيات، مراحل اتّخاذ القرار وحل النزاعات.

2. التعاقد مع شركة استشارات مهنية محلية لتطبيق نهج الإدارة بالنتائج

تعاقدت أمان مع شركة السهل للتطوير المؤسساتي والاتصال، لمساعدتها في تطوير أنظمتها وإجراءاتها لتتماشى مع نهج الإدارة بالنتائج. وكخطوة أولى نحو هذا النهج، نجحت أمان، بمساعدة شركة الاستشارات، في تطوير وثيقتها الإستراتيجية للأعوام 2013-2015 لتتلاءم مع النهج الجديد؛ حيث تم تحديد سلسلة النتائج في الوثيقة البرنامجية، ومؤشرات قياس الأداء، كما تم تطوير الهيكل التنظيمي، بحيث يوضح خطوط السلطة الإدارية والدعم الفني والتنسيق بين أفراد الطاقم.

3. تطوير قنوات الاتصال بين طواقم أمان في مكتبي رام الله وغزة

تمت إعادة تأثيث قاعة الاجتماعات الخاصة بمكتب رام الله، كما تم تجهيز قاعات مكتبي رام الله وغزة بجهاز ربط إلكتروني (فيديوكونفرنس)، لتعزيز الاتصال بينهما، وزيادة كفاءة بيئة العمل. من ناحية ثانية، قامت أمان بتطوير خدمة الإنترنت لرفع كفاءتها، كما تم إدخال برنامج محاسبي جديد (بيسان) لتحسين كفاءة العمليات المحاسبية.

4. تنفيذ برامج تدريبية لمختلف الفئات الوظيفية في أمان لتحسين فاعلية طاقمها وكفاءته

نفذت دائرة الموارد البشرية دورة تدريبية لتطوير المهارات الكتابية في اللغة الإنجليزية لتسعة موظفين، وأخرى في القاهرة في مجال تطوير القدرات القيادية للمستويات الإدارية العليا في المؤسسة. كما تم إيفاد ستة موظفين للمشاركة في لقاءات ودورات تدريبية دولية.

حجم القوة العاملة:

بلغ عدد موظفي **أمان** في نهاية العام 2012 خمسة وعشرين موظفاً، موزعين بين مكتبي رام الله وغزة على النحو التالي: 22 موظفاً في مكتب رام الله، 3 موظفين في مكتب غزة. وقد غادر موظفان وانضم موظف جديد إلى الطاقم، ليبلغ معدل دوران الموظفين خلال العام 7.5%.

وبلغت نسبة الموظفات في الطاقم التنفيذي 54% مقارنة بـ 46 % من الموظفين الذكور، علماً أن نسبة الإناث اللواتي يشغلن مواقع قيادية في الطاقم التنفيذي تبلغ 19%، في حين بلغت نسبة الذكور الذين يشغلون مناصب قيادية 11.5%. وتنسجم هذه النسب مع سياسة دمج النوع الاجتماعي وتضمينه في المؤسسة، وتمكين النساء وبناء قدراتهن للوصول للمواقع القيادية.

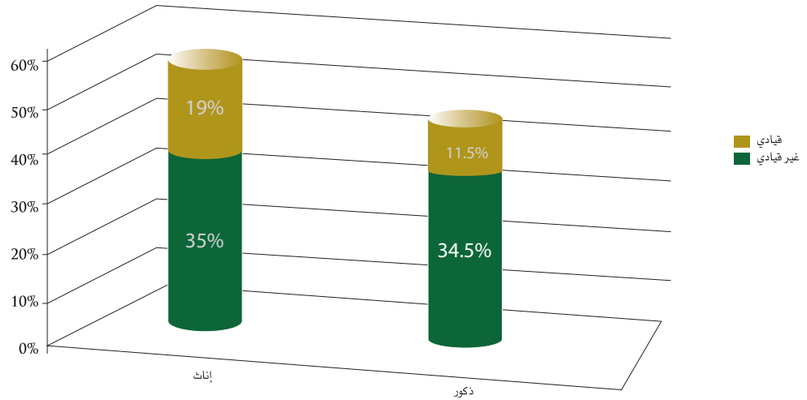

أبرز النشاطات والإنجازات

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في بناء ثقافة عامة مناهضة للفساد ومنخرطة في مكافحته.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
تمكين المؤسسات والأفراد من الانخراط في الحملة من أجل مكافحة الفساد.	مشاركة فاعلة من قبل الشبكات المحلية (الإعلام، البرلمان، المؤسسات الأهلية ومجموعات التفكير) والاجسام التشيلية في نشاطات وفعاليات أمان.	دعوة البرلمانيين للمشاركة في جلسات الاستماع ومناقشة التقارير والدراسات ومشاريع الأنظمة.	تم دعوة أعضاء الشبكة للمشاركة في جلسات الاستماع التي عقدتها أمان لمناقشة تقارير أمان المخططة.
		تقديم الدعم اللوجستي لشبكة برلمانيون فلسطينيون ضد الفساد (عقد الاجتماعات وإعداد الجزء المتعلق بفلسطين في تقرير الفساد العربي).	تم التنسيق لمشاركة أعضاء الشبكة في اجتماعات منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد. كما تم اعداد التقرير السنوي حول نشاطات الفرع الفلسطيني وتقديمه للمنظمة.
		تشكيل مجموعتي تفكير خاصة بموضوعي الفساد السياسي واصلاح المؤسسة الأمنية.	تم تشكيل 3 مجموعات تفكير (المجموعة الثالثة تتعلق باصلاح المنظومة القضائية)، وتم عقد 3 لقاءات للمجموعات الثلاثة استنادا الى أوراق مرجعية مسبقة اعدتها أمان حول المواضيع الثلاثة.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		عقد دورتين تدريبيتين للاعلاميين الجامعيين حول الصحافة الاستقصائية.	تم عقد الدورتين بالتعاون مع جامعة القدس وجامعات قطاع غزة.
		عقد دورة تدريبية لعدد من الاعلاميين حول الصحافة الاستقصائية في مواضيع الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية .	تم تنفيذ التدريب واعداد تقريرين استقصائيين من قبل إثنين من المشاركين.
		عقد 4 لقاءات توعوية تستهدف الواعظين والواعظات والمؤسسات الدينية، لتشجيعها على الانخراط في مكافحة الفساد.	تم عقد 4 لقاءات في كل من رام الله، نابلس ، جنين والخليل بمشاركة 220 واعظ وواعظة.
		عقد دورتين تدريبيتين حول الحكم بالمشاركة، تستهدفان محدثي التغيير في الهيئات المحلية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني.	تم تنفيذ الدورتين في مناطق الرام واريحا والخليل ونابلس.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		الرقابة على الانتخابات المحلية، وبالتحديد الرقابة على جوانب النزاهة والشفافية والمساءلة ما قبل وأثناء وبعد إجراء العملية الانتخابية.	تم تدريب 57 مراقب على معايير الرقابة. وتم اعداد، تعبئة وتحليل استمارات خصصت للرقابة، كانت جزءا من تقريرين اعدتهما امان حول «الرقابة على انتخابات الهيئات المحلية 2012» «والنزاهة والشفافية في عمل لجنة الانتخابات».
		اطلاق «حملة المواطنة» لتشجيع المواطنين على الالتزام بواجباتهم تجاه البلديات، والابلاغ عن أية ممارسات فساد تتعلق بتقديم الخدمات.	تم تنفيذ الحملة بالتعاون مع بلديات (الخليل، نابلس، الرام). تضمنت الحملة انتاج وبث ومضات اذاعية واعداد وتوزيع منشورات توعوية هدفت الى رفع وعي المواطنين بأهمية تسديد التزاماتهم نحو البلدية والمحافظة على الممتلكات العامة.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		عقد 4 لقاءات مع وزارات حكومية حول أولويات كل وزارة في موازنتها الخاصة لعام 2013، تعزيزا للمساهمة المجتمعية قبل اعداد الموازنة بشكلها النهائي.	تم عقد اللقاءات الأربعة مع وزارات الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والمالية.
	12 مشروع / مبادرة في اطار تعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية في المجتمع الفلسطيني نفذت سنويا من قبل مؤسسات اهلية.	توقيع 12 مذكرة تعاون، لتنفيذ 12 مشروع وأنشطة تتعلق بالتعبئة والتوعية حول الفساد من قبل مؤسسات أهلية شريكة.	تم توقيع 12 مذكرة شراكة مع 12 مؤسسة أهلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم تنفيذ المشاريع والنشاطات بنجاح.
	عدد وقدرات الباحثين والمدربين في حقل ومجالات مكافحة الفساد ارتفع.	دعوة الباحثين والمدربين للمشاركة في ورش عمل، ومؤتمرات ونشاطات أمان المختلفة.	اضافة الى عملية توسيع دائرة الباحثين والمدربين العاملين مع أمان، حرصت أمان على تنمية قدراتهم من خلال دعوتهم للمشاركة بكافة الورش وجلسات الاستماع التي عقدتها.
	مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة في التعليم قد تم تضمينها.	اعداد وطباعة كتيب الناشئة في المواجهة.	تم اعداد وطباعة 3000 نسخة من كتيب الناشئة في مواجهة الفساد، وتوزيعه للطلبة في الضفة خلال اللقاءات والورش التوعوية مع المعلمين والطلبة.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		عقد لقاء تشاوري وتقييمي لنشاطات أمان المتعلقة بدور التعليم في مواجهة الفساد لبلورة وتطوير خطط أمان في هذا المجال.	تم عقد لقاء مركزي، طرحت فيه العديد من القضايا حول دور التعليم في مواجهة الفساد. وشمل اللقاء تبادل الاقتراحات وتقييم المراحل السابقة لنشاطات أمان في هذا الجانب، وبلورة مجموعة من الافكار لاطلاق مبادرات جديدة خلال عام 2013.
		اعداد وبث حلقة تلفزيونية حول دور التعليم في مواجهة الفساد، ونشر إعلانات صحف حول الموضوع ومواعيد البث .	تم بث الحلقة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، تمحورت حول دور التعليم في مواجهة الفساد؛ وانتجت وبثت على محطة تلفزيون القدس التربوي، وتم اعادة بثها 6 مرات على محطات محلية، وعلى الفضائية الفلسطينية، كما تم تحميل الحلقة على موقع امان الرئيسي.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		تطوير ألعاب تعليمية ونشاطات لا منهجية (مسرحيات، رسوم، فنون وأغاني، مسابقات، قصص، ودعم مخيمات صيفية، مشاريع طلبة) لتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية.	تم اطلاق مسابقة مشاريع طلابية في مواجهة الفساد، بمشاركة 125 مدرسة و 3000 طالب وطالبة، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. كما تم استلام 16 مشروعا، على شكل تقارير، حول أشكال فساد في تقديم الخدمات، واستخدام المال والممتلكات العامة. تم اختيار افضل 3 تقارير وتم تكريم الفائزين في حفل خاص.
تشجيع الأفراد والمؤسسات في الإبلاغ عن الفساد ومحاسبة الفاسدين.	الشباب (المجموعات الشبابية ومواقع التواصل الاجتماعي، النوادي، الأكاديميين، الجامعات، القيادات الشابة في الأحزاب والحركات السياسية، مخيمات الصيف) فاعل في عملية مكافحة الفساد.	عقد 7 لقاءات توعوية حول مهارات الضغط والتأثير للمجموعات الشبابية، والاعلامين الشباب نحو مكافحة الفساد.	تم عقد 12 لقاء توعوي وتدريبي للمجموعات الشبابية وللاعلاميين والناشطين الشباب حول دور الاعلام الاجتماعي في مكافحة الفساد. كما تم عقد لقائين لنفس الهدف في الجامعات الفلسطينية بمشاركة 285 شاب وفتاة.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		عقد دورة تدريبية للممثلين عن المجتمع المدني حول الرقابة على الانتخابات المحلية.	تم تنفيذ 3 دورات تدريبية، استهدفت كل من موظفي امان، لجان النزاهة، ومراقبين من المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، بمشاركة 90 مراقب محلي.
	مهارات وقدرات مركز المناصرة والإرشاد القانوني في تقديم الإسناد والإرشاد القانوني لضحايا وشهود الفساد تحسنت وثقة المواطنين به ارتفعت.	عقد 20 لقاء (outreach) لرفع وعي المواطنين حول الفساد وأشكاله المجرمة وطرق مكافحته وآليات الإبلاغ عنه.	تم عقد 17 لقاء (outreach) و 3 حلقات اذاعية، لرفع وعي المواطنين حول الفساد وأشكاله المجرمة وطرق مكافحته وآليات الإبلاغ عنه.
		استقبال ومتابعة شكاوى المواطنين التي ترد لمركز المناصرة والإرشاد القانوني.	تم استقبال 752 متوجه، ومتابعة 63 قضية من المواطنين.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
	احتفال الشفافية يعقد سنويا متضمنا نشاطات فنية وتكريمية للمبلغين عن الفساد.	تطوير معايير منح جائزة النزاهة ونماذج الترشح.	تم تطوير معايير منح جائزة النزاهة، ونماذج الترشح، ووسائل الإعلان من قبل اللجان الفنية بشكل سنوي. كما تم إطلاق حملة لتشجيع المؤسسات والأفراد للترشح للجائزة. تم دراسة طلبات الترشح للجائزة من قبل اللجان الفنية واختيار الفائزين من قبل هيئة المحكمين.
		عقد احتفال الشفافية وتوزيع الجوائز في كل من غزة والضفة.	تم استقبال 21 ترشيحا، وتم تكريم الفائزين ضمن احتفال الشفافية 2012.

2012... الشباب أولا

كرست أمان خلال عام 2012 وترجمة لشعارها لهذا العام «**الشباب أولا**» كافة امكانياتها ومواردها لدمج الشباب في المعركة ضد الفساد وبناء ثقافة راسخة تنتقل من هذا الجيل الى الاجيال القادمة بصفتهم القادة المستقبلين في مختلف نواحي العمل والنشاطات المجتمعية.

استثمرت أمان بقوة امكانيات الشباب وعملت على تفريغ طاقاتهم في بلورة وتنفيذ مبادرات شبابية تحفز كافة شرائح المجتمع على

الانخراط في ترسيخ قيم النزاهة في الثقافة المجتمعية، ممارسة الحق في المساءلة والاطلاع على المعلومات العامة. بناء على ما سبق، طورت أمان مجموعة من الانشطة ذات الاثر البعيد والقريب.

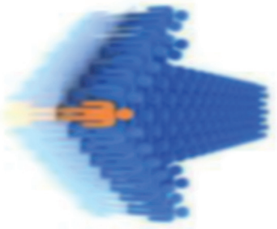

المساءلة الاجتماعية... شراكة في صنع القرار ورقابة على التنفيذ

تعتبر المساءلة المجتمعية أحدى أشكال منظومة المساءلة التي تقوم على اشراك المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في صنع القرارات وبلورة السياسات المتعلقة بادارة الشأن العام وتقديم الخدمات للمواطنين. تبدأ هذه المنظومة بالسماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم ومساءلة المسؤولين عن أفعالهم وقرارتهم وهو ما يتطلب تمكينهم للقيام بذلك وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات.

قامت أمان خلال عام 2012 باطلاق مسابقة مشاريع طلابية في مواجهة الفساد والتي استهدفت تنمية قدرات قرابة 200 معلم ومشرف و5000 طالب وطالبة على تنفيذ مشاريع مساءلة اجتماعية، وتنمية قدرات قرابة 300 من الاعلاميين والمدونين على الاعلام الاجتماعي والتحقيقات الاستقصائية، وتنمية قدرات 40 عضو في لجان النزاهة والمراقبين على خدمات المجالس المحلية في موضوع المساءلة الاجتماعية واطلاق مسابقة مبادرات اعلامية شبابية في مواجهة الفساد والتي شملت تبني 11 مبادرة منها ستة في الضفة وخمسة في غزة. جدير بالذكر أن أمان ترأس الفرع الفلسطيني للشبكة العربية للمساءلة الاجتماعية ANSA .

5000 طالب وطالبة حملوا راية التعليم في مواجهة الفساد

شارك في المسابقة 5000 طالب وطالبة من طلبة الصف التاسع في 200 مدرسة، حيث قاموا وبعد أن تم نقل المفاهيم المتعلقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة واشكال الفساد وآثاره لهم من خلال المعلمين في اعداد تقارير تركز على فحص النزاهة والشفافية والمساءلة في استخدام الممتلكات العامة، وفي تقديم الخدمات للجمهور، وفي استخدام وإدارة المال العام واستخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة في الإدارة (التعيينات، العطاءات....الخ) في البلدات والقرى والمدن التي تقع فيها المدرسة المشاركة في المسابقة.

مستوى التقارير المستلمة اذهل لجان التحكيم من حيث دقتها والعمق في التطرق لفحص النزاهة والشفافية والمساءلة في تقديم خدمات حيوية للجمهور كتعبيد الطرق أو مد شبكات الصرف الصحي، توزيع المساعدات وتنفيذ مشاريع بنية تحتية مختلفة. هذا بالاضافة الى الوسائل المختلفة التي استخدمها الطلبة من مقابلات مع مسؤولين متنفذين ومع الجهات المستفيدة من هذه المشاريع، الاطلاع على ودراسة تقارير الانجاز من متعهدين ومقاولين، فحص عينات من الخدمة المستلمة ومدى انطباقها مع الشروط والمعايير.

جدير بالذكر أن المشاريع المنفذة من قبل الطالبات كانت الاكثر تميزا وغالبيتها اجتاز بنجاح المرحلة الأولى والثانية وصولا الى المرحلة النهائية من التحكيم من بين عشرات المشاريع الطلابية التي استلمت.

أما في قطاع غزة فقد نشطت أمان بشكل كبير مع طلبة الجامعات وبتعاون كبير من قبل ادارة الجامعات والمؤسسات الاهلية الشريكة لأمان. حيث نفذت العديد من الايام الدراسية حول منظومة الفساد ومكافحته بالتعاون مع كليات الحقوق والقانون والاعلام بشكل خاص.

1000 مدون واعلامي ... بالكلمة والصورة هدموا جدران التكميم

للكلمة والصورة قوة وصدى يروي ظمأ شباب وقفت جدران التكميم والترهيب حائلا أمام ابداعاتهم، الا أنه وفي ظل اكتساح ثورة تكنولوجية رأت فيها امان فرصة سانحة من خلال هؤلاء الشباب في أماكن عملهم وبيوتهم وجامعاتهم لاطلاق فكرة تبني مبادرات اعلامية شبابية لمواجهة الفساد وفضح مرتكبيه.

استثمرت أمان الطاقة الكامنة في اعضاء الشبكات والمجموعات الشبابية الضاغطة ومواقع التواصل الاجتماعي والمدونين والاعلاميين من خلال تشجيعهم على بلورة وتنفيذ مبادرات توعوية في مجال مكافحة أشكال الفساد وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات. وبالتوازي مع اطلاق هذه المبادرات نفذت أمان برامج توعوية وتدريبية في العديد من المجالات كان أبرزها مهارات اعداد التقارير الاستقصائية المرئية والمكتوبة والمسموعة. تميزت المبادرات باستخدام وسائل متنوعة من أدوات التكنولوجيا الحديثة الرقمية والملتيميديا لانتاج افلام قصيرة وومضات اذاعية وتلفزيونية تحاكي هموم الشباب الناتجة من انتشار أشكال من الفساد كالواسطة والمحسوبية في التعيين وتضارب المصالح ومنع الوصول الى المعلومات.

لاحظت أمان نشاطا ملحوظا للمجموعات الشبابية في الاعتماد على النفس في عدة مواقع، ففي جنين نفذت المجموعات الشبابية العديد من جلسات المساءلة لكل من المحافظ، رئيس الشرطة ومدير دائرة السير بحضور عدد كبير من سائقي النقل العام، اضافة الى جلسة أخرى تتعلق بالمنح الجامعية لمدير مكتب التعليم العالي اضافة لجلسة أخرى لمناقشة الشفافية والنزاهة في توزيع المساعدات من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

أما في غزة فقد قامت مجموعة أنا مدون ضد الفساد بتنظيم جلسة استماع لرئيس بلدية غزة حول النزاهة والشفافية في تقديم الخدمات للمواطنين من قبل البلدية، وذلك بالتعاون مع المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية أحد شركاء أمان في قطاع غزة. الجلسة التي استحوذت على اهتمام العديد من الصحفيين لما تعنيه من تعزيز لمفهوم حق المساءلة وحق الوصول الى المعلومات. الجلسة التي تم التحضير لها جيدا وبنيت على معلومات استقصائية مهنية من قبل المجموعة تتعلق بمدى متابعة البلدية لالتزام اصحاب البنايات بشروط التراخيص التي تمنحها للورش الصناعية في الاحياء السكنية، واستغلال المساحات العامة. بدوره وعد رئيس البلدية بتخصيص ارض لساحة عامة او حديقة تستخدم كمتنفس للناس في هذه المنطقة المزدحمة بالسكان، وتساعد على التخفيف والترفيه عن أنفسهم وأطفالهم، وطالب الصحافيين بالضغط على الحكومة والجهات المختصة من اجل ان تصبح ارض السرايا ساحة عامة، وقال ساعدونا في هذا الموضوع فنحن معه بقوة ونناضل من اجله.

من جانب آخر بعض المبادرات الشبابية التي تم تبنيها من قبل أمان استطاعت ان تجد طريقها للاستمرار والديمومة بجهود الشباب المبادر، فعلى سبيل المثال فرقة الجاروشي من جامعة بيرزيت والتي قامت أمان بتبني مبادرتها ودعمها لعرض خمس جولات لمسرح

دمى حول الحق في الحصول على المعلومات لطلبة المدارس، استطاعت الفرقة بجهودها الذاتية من استمرار تقديم العرض المسرحي في عشر مدارس للاناث في قرى غرب رام الله وذلك لايمانها بالفكرة واهميتها في تعزيز هذا الحق.

كما تميز عام 2012 ومن خلال عملية توحيد الجهود والاهتمام الذي اولته امان للمدونين بنشاط ملحوظ للمدونين والشبكات والمجموعات الشبابية الضاغطة ومواقع التواصل الاجتماعي لطرق أبواب حالات فساد وسوء ادارة للمال العام وطرح قضايا مجتمعية تهم كل مواطن وتتعلق بآثار الفساد ونتائجه، وتعدى الامر ذلك الى التشجع في التعرض لقضايا فساد بعينها ونشر معلومات حولها والمطالبة بمحاسبة المتورطين.

رأت أمان في ذلك تحولا هاما من قبل الشباب المدون، كما رأت أهمية أكبر في حماية هؤلاء المدونين والاعلاميين، والذي دفعها الى إعداد مدونة سلوك لهم. فهي من جهة تعزز السلوك المهني السليم من قبل المدونين في التطرق لقضايا الفساد ومن جهة أخرى تقدم لهم الحماية عند التزامهم بمبادئها وأحكامها من تهم القذف والتشهير.

انضم خلال عام 2012 قرابة 986 مدون لشبكة مدونون ضد الفساد منهم قرابة 200 من غزة من خلال توقيعهم على المدونة والتعهد بالالتزام بها ، الشبكة التي انشأتها أمان تهدف الى توحيد جهود المدونين في مكافحة الفساد، كما أنضم هؤلاء الى باقة أصدقاء أمان والذين حرصوا على دعم ومساندة أمان في تحقيق رؤيتها ورسالتها وعملوا على نشر المفاهيم والمبادئ التي تبنتها في اعماق الشبكة العنكبوتية.

20 صحفي وصحفية ينضمون الى مجموعة أمان للتقصي

اثمر تواصل ائتلاف أمان مع نقابة الصحفيين عن اعلان النقابة عن برنامج متواصل لتدريب الصحفيين على آليات وفنون التحقيقات الاستقصائية بهدف تمكين الصحافيين والاعلاميين والعاملين على النشر من خلال الاعلام الاجتماعي، من المهارات اللازمة لجمع المعلومات والقدرة على الاستقصاء والتوثيق ومهارات التحليل والربط والاستنتاج والتحرير والنشر شارك فيها ما يزيد عن 20 صحفي وصحفية في الضفة. وبشكل متوازي وبالتعاون مع كلا من شبكة امين الإعلامية والمعهد الفلسطيني للإتصال والتنمية نفذ تدريب آخر في مدينة غزة بحضور 35 من الإعلاميين والمدونين ونشطاء الإعلام الاجتماعي وطلاب وخريجي الإعلام والعلاقات العامة في قطاع غزة. سارع المتدربون على إنشاء مدونات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لغرض التوعية ومحاربة مظاهر الفساد، بالاضافة إلى انتاج مواد دعائية متلفزة حول الفساد ودور الاعلام في محاربته. كما قاموا بتنظيم جلسة استماع لرئيس بلدية غزة في سياق مجموعة انا مدون ضد الفساد كما سبق ذكره.

انبثق عن هذه اللقاءات التدريبية تشكيل مجموعة متخصصة في إعداد التقارير الاستقصائية كشكل من أشكال مأسسة العملية عرفت بـ (مجموعة امان للتقصي AMAN group to investigate) مهمتها تنفيذ تحقيقات استقصائية لصالح أمان، هذه المجموعة – والتي يتوزع اعضاؤها من حيث مناطق سكناهم وتواجدهم على كافة مناطق الضفة، وتعمل أمان حاليا على توسيع نشاط هذه المجموعة لتشمل قطاع غزة– ستعمل كفريق عمل لجمع المعلومات حول قضية معينة من كافة المناطق اذا تطلب الأمر ذلك.

لقد أدى عمل امان مع المجموعات الشبابية الى ازدياد شبكات الفيس بوك التي تتناول قضايا الفساد من خلال مواقع وهذه العناوين مثل: (فيس بوك على كل فاسد)، و(لا للفساد)، و(شبكة شباب من اجل النزاهة)، (الشعب يريد انهاء الفساد)، و(فلسطينيون ضد الفساد)، (فلسطين تريد التغيير لا للانقسام لا للفساد) و (لا للفساد لا للفساد) و (شباب فلسطين للتنمية) و(العاملون في الصحافة والاعلام في فلسطين).

التعليم في مواجهة الفساد ... تجربة فلسطينية حفزت اطلاق مبادرات اقليمية مماثلة

حتى اللحظة، ست جامعات فلسطينية تبنت تدريس المساق الجامعي «النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد» الذي أعدته أمان في العام 2007. هذا المساق والذي يتم تقييمه ومراجعته وتطويره كل عامين من قبل أمان وشركائها من الاكادميين في الجامعات الفلسطينية، مثل تجربة فريدة في العالم العربي كشفت أهمية التعليم في مواجهة الفساد وأهمية تبني مؤسسات المجتمع المدني وخصوصا تلك الناشطة في مجال الحكم الصالح ومكافحة الفساد في استراتيجيتها اشراك الطلبة والاكاديمين والمؤسسات التعليمية في اطلاق مبادرات تستثمر التعليم وأهميته في تنشئة الشباب على قيم النزاهة وثقافة رفض الفساد.

تم اختيار التجربة الفلسطينية كإحدى التجارب التي تستحق

نقاشها ضمن جلسات المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد والذي نظمته منظمة الشفافية في البرازيل نهاية عام 2012. حيث عرضت أمان تجربة اعداد المساق والاثر الذي احدثته في صفوف الطلبة وبشكل خاص طلبة كليات القانون والادارة.

جدير بالذكر أن العديد من المبادرات المماثلة قد تم تبنيها من قبل مؤسسات مجتمع مدني ناشطة في مجال مكافحة الفساد في بعض البلدان العربية كتونس واليمن والكويت في أعقاب نجاح التجربة الفلسطينية.

بالشراكة مع الاعلام والمنظمات الاهلية مركز المناصرة والارشاد القانوني يصل الى عشرات الآلاف

مركز المناصرة والارشاد القانوني في أمان والذي يقوم بتقديم الاسناد والارشاد القانوني لضحايا الفساد والمبلغين عنه، تبنى استراتيجية تهدف الى الوصول الى أكبر عدد ممكن من الجمهور بهدف التوعية بمنظومة الفساد وتشجيعهم على الابلاغ عن مشاهدتهم لأية ممارسات فساد، حيث قامت أمان بالتعاون مع فلسطين الشباب باطلاق برنامج اذاعي اسبوعي في اذاعة راية ف. م.

الحلقات الاذاعية ركزت على مواضيع وقضايا المصلحة العامة ولاقت رواجا وتفاعلا كبيرا وخصوصا في اوساط الشباب. كما ان عملية بثها كانت تتلائم وظروف آنية ومثال ذلك حلقة ناقشت موضوع أهمية انشاء صندوق وطني للطوارئ في ظل عدم وجود معايير واضحة وشفافية لصرف التعويضات للمتضررين من الكوارث الطبيعة كما حدث في اعقاب العاصفة الثلجية التي ضربت فلسطين في كانون ثاني 2012.

من ناحية ثانية، استعان المركز بشركاء أمان من المؤسسات الاهلية المنتشرة في كافة محافظات الوطن لاستضافة لقاءات توعية لشرائح معينة وبتركيز على فئات الشباب، المرأة، الفقراء، طلبة الجامعات والاعلاميين، حيث نفذ المركز من خلالهم أكثر من 30 لقاءا خلال عام 2012.

الهدف الإستراتيجي الثاني: تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في القطاع العام والخاص والأهلي بالتركيز على مراكز اتخاذ القرار.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
تطور مبادرات ومعايير النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة الحكومية والشركات المساهمة العامة والمنظمات الأهلية.	شهادة الحكم الصالح للعمل الأهلي للمنظمات الأهلية متبناه ومطبقة.	تطوير معايير منح شهادة الحكم الصالح من قبل الفريق الفني للشهادة وإعداد دليلها.	تم تطوير معايير الشهادة من خلال نموذج تقييم مكون من خمسة اجزاء، يحتوي على 111 بنداً تفصيلياً، لقياس مدى ممارسة مبادئ الحكم الصالح في العمل الأهلي.
		إطلاق حملة لدعوة المنظمات الأهلية للالتزام بمبادئ الحكم الصالح (إعلانات صحف وومضات إذاعية).	تم إطلاق ثلاث حملات، من خلال بث 8 ومضات إذاعية على 10 محطات اذاعية محلية، اضافة الى حملة واحدة في الصحف المحلية الثلاث، لتشجيع الالتزام بمبادئ الحكم الصالح في العمل الأهلي.
		تقييم الطلبات المقدمة لنيل شهادة الحكم الصالح.	تم تقييم الطلبات المقدمة لنيل شهادة الحكم الصالح للعمل الأهلي، بناء على المعايير المعدة من قبل أمان والفريق الفني، والتي تلتقي الى حد كبير مع معايير اختيار المؤسسات الشريكة. وتم اختيار 15 طلب من أصل 18 طلب.
		تنفيذ 12 دورة تدريبية لتنمية قدرات المنظمات الاهلية المتقدمة على تضمين ITA في اجراءتها.	تم تنفيذ 12 دورة تدريبية بمشاركة قرابة 200 موظف وعضو مجلس ادارة.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		تقديم الاسناد (الميداني) للمنظمات الاهلية المتقدمة لنيل شهادة الحكم الصالح على تضمين ITA في عملها.	تم تنفيذ مرحلة الدعم والاسناد للمنظمات المشاركة من خلال تقديم الارشاد وإعداد الوثائق المساندة والزيارات الميدانية.
		عقد احتفال منح شهادة الحكم الصالح للمنظمات الاهلية.	تم عقد الاحتفال دمجاً مع احتفال الشفافية 2012.
		إعداد وطباعة دليل الحكم الصالح في عمل المنظمات الأهلية- الجزء الثاني.	تم اعداد دليل حول ممارسة مبادئ الحكم الصالح في ادارة المتطوعين واستدامة المؤسسات.
		إعداد مسودة نظام حول الاشكاليات في العمل الأهلي.	تم اعداد مسودة النظام بمشاركة ممثلي المؤسسات الاهلية، ونقابيين وقانونين، وتم تقديمه لمجلس الوزراء للمصادقة عليه.
	قواعد الحوكمة لقطاع الخاص متبناه ومطبقة.	عقد لقاءين توعويين حول قواعد الحوكمة للقطاع الخاص بتركيز على تضارب المصالح.	تم عقد لقائين استهدفا بشكل خاص اعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة العامة ومديريها والمؤسسات الرقابية على عمل الشركات.
		تنفيذ حملتين توعويتين حول قواعد الحوكمة للقطاع الخاص (ومضات إذاعية) بتركيز على جريمة التهرب الضريبي.	تم تنفيذ الحملتين ببث310 ومضة من خلال 10 محطات اذاعية محلية.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		عقد لقاءين توعويين للعاملين في القطاع الخاص حول غسل الاموال.	تم تنفيذ ثلاثة لقاءات بتركيز على طلبة كليات الاقتصاد والتجارة والادارة والقانون، وممثلي البنوك ومحلات الصرافة.
	مدونات السلوك متبناه ومطبقة في القطاعات المختلفة.	إعداد مدونات سلوك واطلاقها خاصة بـ (المدونين، المؤسسات الرقابية).	تم تحضير واعداد مدونة سلوك خاصة بالناشرين على الانترنت، وأخرى يتم العمل عليها وتستهدف هيئة سوق رأس المال.
		أقلمة مدونة السلوك الخاصة بالهيئات المحلية لـ 5 هيئات محلية في الضفة وغزة .	تم أقلمة 7 مدونات سلوك في الضفة وغزة لسبع هيئات محلية: أربعة مدونات في الضفة وثلاثة في غزة.
		عقد 8 1دورة لمدراء الدوائر الادارية، المالية، القانونية، الرقابة والتدقيق، و الشكاوى في المؤسسات العامة والأجهزة الامنية حول منظومة الفساد ومكافحته.	تم عقد 28 لقاء بالتعاون مع ديوان الموظفين العام ووزارة الداخلية، بمشاركة 540 موظف في 24 وزارة و7 أجهزة أمنية.
		عقد10 لقاءات توعوية لمدرسي مادة التربية الوطنية للصف التاسع ومشرفي هذه المادة، حول منظومة الفساد ومكافحته وآليات متابعة مسابقة مشاريع طلابية ضد الفساد.	تم عقد اللقاءات العشرة بمشاركة 200 معلم ومشرف، مستهدفة 200 مدرسة في 16 مديرية.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
	إدارة المؤسسات العامة للمال والشأن العام تراعي قواعد وأسس الحكم الرشيد.	تنفيذ دورة تدريبية واجتماعات للفريق الأهلي للرقابة على الموازنة العامة.	تم تنفيذ الدورة والاجتماعات المتعلقة بتحليل الموازنة العامة بشكل عام، وموازنة عام 2013 بشكل خاص، تمهيدا لعقد جلسة استماع لوزير المالية.
		إطلاق الصفحة الالكترونية لدليل التراخيص (حفل إطلاق وحملة إعلامية).	تم إطلاق الصفحة الإلكترونية بإسم (دليلي للوزارة)، ونفذت حملة إعلامية اذاعية لتوعية المواطنين بها. كما تم الإعلان عن إطلاق الصفحة في مؤتمر صحفي خاص بحضور رئيس الوزراء الفلسطيني.
		إعداد وطباعة وتوزيع دليل الخدمات المقدمة من وزارة العدل والمحاكم.	تم اعداد الدليل وطباعة 2000 نسخة وتوزيعها.
		تنفيذ حملات ضغط على المؤسسات العامة بناء على نتائج تقارير أمان.	تم تنفيذ 3 حملات من خلال لوحات الشوارع في كل من الضفة وغزة، واعداد رسائل ضغط أرسلت للمؤسسات المستهدفة.
		عقد دورتين تدريبيتين لمراقبين محليين، حول الرقابة على عمل لجنة الانتخابات المركزية من جوانب النزاهة والشفافية والمساءلة.	تم تنفيذ 3 دورات تدريبية استهدفت كل من موظفي امان، لجان النزاهة، ومراقبين من المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		عقد دورتين توعويتين متخصصتين في نظم المساءلة للعاملين في الهيئات المحلية (التدقيق الداخلي و الشكاوى).	تم تنفيذ ثلاث دورات في رام الله وغزة بمشاركة قرابة 55 موظف.
		طباعة دليل الحكم الصالح في عمل الهيئات المحلية.	تم اعداد وطباعة 2250 نسخة من الدليل وتوزيعه على الهيئات المحلية في الضفة وغزة.
	مؤسسات المجتمع المدني والأفراد فاعلين في الرقابة على أداء القطاع العام.	عقد ورش عمل وجلسات استماع لمناقشة قضايا ظهرت من خلال شكاوى المواطنين ونتائج تقارير أمان.	تم عقد 7 جلسات استماع، نفذت بمشاركة مسؤولي المؤسسات المستهدفة في التقارير، وممثلي المؤسسات الرقابية، ومجلس الوزراء، واكادميين وباحثين.
		عقد جلسة استماع حول السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية والموازنة العامة 2012.	تم عقد جلسة الاستماع ضمن جلسات مؤتمر أمان السنوي 2012 ، بمشاركة رئيس الوزراء «وزير المالية».
	أنظمة ووحدات الشكاوى في المؤسسات العامة مطورة ومفعلة.	عقد دورتين تدريبيتين لمسؤولي وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة غير الوزارية.	تم عقد الدورتين بالتركيز على المؤسسات غير الوزارية والمحافظات بمشاركة 38 موظف.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
	حق المواطنين وقدرتهم في الوصول إلى المعلومات والسجلات العامة مطبق.	عقد 7 لقاءات توعوية للإعلاميين والناشطين الشباب حول الإعلام الاجتماعي، وحثهم على التفاعل في المناصرة للحق في الوصول للمعلومات.	تم عقد 14 لقاء توعوي للاعلاميين والناشطين الشباب، حول الاعلام الاجتماعي والمناصرة، ودوره في المطالبة باقرار الحق في الوصول للمعلومات، بمشاركة 300 مشارك ومشاركة.
		تنفيذ مبادرات من خلال الصحفيين والمدونين تخدم حق المواطنين في الحصول على معلومات.	تم تنفيذ مرحلتين من مراحل استقبال الطلبات المتنافسة على تمويل المبادرات الشبابية، وقد اختيرت 12 مبادرة تم تنفيذها، بتركيز على موضوع الشفافية والحصول على المعلومات في مكافحة الفساد.
	أنظمة الرقابة في القطاع العام مطورة ومفعلة	عقد دورتين تدريبيتين حول مفهوم وآليات الرقابة والتدقيق للعاملين في المؤسسات العامة غير الوزارية.	تم تنفيذ ثلاث دورات بمشاركة قرابة 85 مشارك.

دليلي للوزارة..... الخدمات الحكومية بين يديك

في إطار عمل أمان لتعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات وخصوصا تلك المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الوزارات والمؤسسات العامة، قامت أمان باطلاق موقع الكتروني يوفر محرك البحث فيه فرصة تسهل على المواطنين الاطلاع على المعلومات الخاصة بمعايير وشروط ونماذج التراخيص والاذونات الممنوحة http://www.aman-palestine.org/access.

وتبرز أهمية هذا الموقع كونه يلقي الضوء على المعلومات التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية لتصريف أموره، ويلعب التعرف على أماكن وجود هذه المعلومات وكيفية الحصول عليها دورا محوريا في تعزيز مبادئ الشفافية في العمل العام، والحيلولة دون استغلال بعض الأشخاص للمواطنين الذين ليس لديهم علم بكيفية الحصول على هذه التراخيص، ويسهم في تعزيز التزام المؤسسة بالقوانين والأنظمة، إضافة إلى توفير الوقت والجهد والمال للحصول على المعلومة فغالبا ما يحضر طالب الترخيص لاكثر من مرة لمعرفة الشروط واستكمال الوثائق المطلوبة.

وزارة المالية تتبنى توصية أمان باعداد موازنة المواطن

تمكنت أمان خلال عام 2012 من الحصول على تعاون وزارة المالية لاعداد «موازنة المواطن» والتي تطرح الموازنة العامة باسلوب ولغة تمكن المواطن من التعرف على أوجه الايرادات المتوقعة والنفقات المخططة في الموازنة العامة والسياسة المالية وقيمة المخصصات للمشاريع التنموية والخدمات الحيوية كالصحة والتعليم.

الدليل جاء نتيجة جهود الفريق الاهلي من أجل شفافية الموازنة العامة والذي قامت أمان بتشكيله ومأسسته ليقوم بنشاطات تتعلق بتحليل الموازنة العامة وتقديم ملاحظاته على الموازنة قبل المصادقة عليها وذلك خلال عقد جلسة استماع لوزير المالية.

من ناحية ثانية، واصلت أمان عقد جلسات الاستماع والمساءلة لرؤساء المؤسسات العامة الوزارية وغير الوزارية والتي استندت الى 13 تقرير أعدتها أمان تشخص وتفحص مدى الالتزام بقيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية في ادارة الشان والمال العام.

بالتعاون مع عدة وزارات أمان تطلق أكبر حملة توعوية حول منظومة الفساد ومكافحته

شهد العام 2012 تعاونا غير مسبوق بين أمان والقطاع العام لتعزيز النزاهة في عمل القطاع العام واشراكه في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في المجتمع، حيث تم اطلاق حملة توعوية تمثلت بعقد أكثر من 46 لقاءا توعويا استهدفت قرابة 1200 موظف عام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

التعاون مع ديوان الموظفين مكن أمان من الوصول الى مئات الموظفين في المرحلة الاولى

فمن خلال مذكرة تعاون مع ديوان الموظفين العام تم عقد 16 لقاءا توعويا في الضفة الغربية و3 لقاءات في قطاع غزة استهدفت مدراء الدوائر المالية والادارية والقانونية والشكاوى والرقابة الداخلية في 24 وزارة لقرابة 300 موظف. ركز برنامج اللقاءات على عدة محاور من بينها منظومة الفساد واليات مكافحته والبيئة القانونية والتشريعية بما فيها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وآليات الابلاغ عن الفساد. وسوف يقوم ديوان الموظفين العام وأمان باطلاق المرحلة الثانية من البرنامج التوعوي بالتركيز على مبادئ مدونة سلوك العاملين في الوظيفة العمومية خلال عام 2013.

التعاون مع وزارة الداخلية كسر الحواجز بين قوى الامن ومؤسسات المجتمع المدني

هذه هي التجربة الاولى لأمان في التعاون مع وزارة الداخلية لرفع وعي العاملين والمنتسبين في 7 أجهزة أمنية. البرنامج الذي شمل تنفيذ 12 لقاءً تدريبيا، مستهدفا قرابة 270 من مدراء الدوائر المالية، والادارية، والقانونية والشكاوى، والرقابة الداخلية في الأجهزة الأمنية، لم يساهم فقط في رفع وعي المشاركين بمنظومة الفساد ومكافحته، ودور المؤسسة الأمنية في الحد منه، بل كسر الحواجز بين المؤسسة الامنية ومؤسسات المجتمع المدني. الانفتاح والتعاون والتقييم الايجابي من قبل الاجهزة الأمنية، دفع كل من أمان ووزارة الداخلية الى بلورة مرحلة جديدة من اللقاءات التوعوية التخصصية ستعقد عام 2013، بحيث سيتم استهداف نفس المشاركين ولكن في إطار لقاءات تجمع الموظفين العاملين في نفس مجال العمل. اضافة الى مجموعة أخرى من الانشطة ذات علاقة بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المؤسسة الأمنية.

المنظمات الاهلية والمؤسسة الامنية ليسا مجتمعين بل شركاء في مجتمع واحد، الفساد لا يفرق بين فلسطيني يعمل في جهاز أمني وآخر يعمل في مؤسسة أهلية. عليكم أن تكونوا منفتحين وعلى قناعة بان المؤسسة الأمنية غير محصنة من الفساد.. علينا أن نأخذ دورنا في هذه المعركة ضد الفساد ... الدكتور وحيد القدومي، مدير مركز التدريب في وزارة الداخلية في افتتاحه البرنامج.

الخطباء والواعظون والواعظات يمارسون دورهم التوعوي حول الفساد

التعاون مع وزارة الاوقاف استهدف عقد لقاءات توعوية وتحفيزية للخطباء والواعظين والواعظات لأخذ دورهم في عملية التوعية بمنظومة الفساد وآثارها والحض على رفض ممارسة الفساد بكافة أشكاله. استهدف البرنامج قرابة 300 واعظ وواعظة في خمس محافظات (رام الله، الخليل، نابلس، جنين وغزة). وقد جاءت النتائج سريعة حيث قام العديد من المشاركين بتخصيص بعض خطب الجمع للتطرق لموضوع الفساد والتوعية به.

إحدى توصيات اللقاءات التي تطرق لها المشاركين كانت ضرورة قيام أمان باعداد دراسة متخصصة حول دور الاديان في مكافحة الفساد والذي بدورها أمان استجابت لهذه التوصية وقامت باعداد الدراسة والتي ستكون الاولى في العالم العربي وستشكل مرجعا مهما للمؤسسة الدينية لممارسة دورهم بفاعلية في التوعية بالفساد وآثاره.

انخراط أمان بقوة في عملية تعزيز الالتزام بقواعد الحوكمة في عمل الشركات المساهمة العامة

خلال عام 2012، كثفت أمان جهودها وبالتعاون مع شركائها في الفريق الوطني للحوكمة على رفع وعي وتنمية قدرات الشركات المساهمة العامة لتطبيق قواعد الحوكمة في عملها.

أبرز أشكال هذا التعاون كانت من خلال الشراكة مع هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد، حيث تم تنفيذ العديد من الحملات التوعوية بمبادئ الحوكمة ولقاءات توعوية بمشاركة عدد من الشركات المساهمة العامة استنادا لخطة عمل تم تطويرها بالشراكة مع هيئة سوق رأس المال. كما تم الاتفاق مع هيئة سوق رأس المال على اعداد مدونة سلوك خاصة للعاملين في الهيئة بصفتها جسم رقابي على أداء الشركات المساهمة العامة.

من جهة أخرى، قامت أمان بعرض تجربتها في هذا المجال خلال مؤتمر إقليمي نظمه برنامج الامم المتحدة الانمائي في الكويت نهاية عام 2012 والتي كانت متميزة في العالم العربي.

شهادة الحكم الصالح.... حصانة داخلية وخارجية للمنظمات الاهلية الفلسطينية

عانت أمان لفترة طويلة من عدم وجود فاعلين آخرين من مؤسسات المجتمع المدني في مجالات مكافحة الفساد، حيث ترى أمان بأن هذه المهمة هي جهد وطني غير محصور على طرف دون آخر. من هنا أطلقت أمان مبادرات الشراكة والتعاون بينها وبين العشرات من المنظمات الاهلية الفلسطينية من خلال عدة وسائل كان أبرزها اطلاق مشروع شهادة الحكم الصالح للعمل الاهلي ومشاريع الشراكة والدعم مع العديد من المنظمات في كل من غزة والضفة لتنفيذ مشاريع توعوية ذات علاقة بمكافحة الفساد.

جاءت هذه المشاريع بهدف تحصين هذه المنظمات ضد الفساد والاتهامات التي تشكك في مصداقيتها ونزاهتها في العمل. ولتحقيق ذلك عملت أمان على اطلاق مبادرة شهادة الحكم الصالح للعمل الاهلي وهي شهادة تمنح للمنظمات الملتزمة بمؤشرات الحكم الصالح في عملها استنادا لنظام تقييم قامت أمان بتطويره بالشراكة مع أطراف ذات خبرة في العمل الاهلي والحكم الصالح. وقد تبنت هذه المنظمات وبشكل طوعي كافة نتائج التقييم سابق الذكر وعملت بشكل حثيث على توفيق اوضاعها. وتم لاحقا بناء برنامج تنمية قدرات بناء على نتائج هذا التقييم شمل تنفيذ 16 دورة تدريبية متخصصة استهدفت كافة المنظمات الاهلية في غزة والضفة المشاركة في البرنامج.

قامت بعض المنظمات الاهلية المشاركة في البرنامج بخطوات عملية لتعزيز الحكم الصالح في عملها، حيث قام بعضها بتطوير انظمتها المالية والادارية بما يعزز النزاهة والشفافية في عملها، بينما قامت مؤسسة اخرى باستحداث وبناء وحدة لادارة المتطوعين بهدف العمل على تعزيز استدامة عملها وتمكينها من خدمة شريحة أكبر من المواطنين.

على الصعيد الوطني، تمكنت أمان من إحراز تقدم ملموس على صعيد توحيد الجهود نحو مأسسة الشهادة وذلك من خلال ما توصلت له من تفاهمات مع عدد من الشبكات والاتحادات المحلية التي تضم في عضويتها مئات المنظمات الاهلية. وسوف تستمر أمان في هذا الجهد وصولا الى نشوء جسم وطني مختص بتوافق وطني عام بين مؤسسات العمل الاهلي.

أبرز نتائج المشروع كانت توسيع قاعدة شركاء أمان، حيث أنضمت 24 مؤسسة أهلية في غزة والضفة الى المؤسسات الفاعلة في تنفيذ

انشطة واطلاق مبادرات توعوية في مجال تعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية وثقافة رفض الفساد في مجتمعات هذه المؤسسات. حيث أبرمت أمان خلال عام 2012 ثلاثة عشر اتفاقية تعاون وشراكة لتنفيذ مشاريع توعوية في كافة مناطق الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة استهدفت الاف المواطنين.

أمان كانت حاضرة في الرقابة على الانتخابات المحلية 2012

ضمن التزامها كهيئة رقابية محلية على الانتخابات المحلية 2012 ، قامت أمان بالرقابة على الانتخابات في 57 مركز انتخابي حيث حضر مراقبوها العملية الانتخابية من بدايتها وحتى الانتهاء من أعمال الفرز واعلان النتائج. سبق عملية الرقابة تدريب المراقبين وتوعيتهم بقانون الانتخابات والنظام الانتخابي الرقابة وأدواتها واجراءاتها وحقوق المراقبين يوم الاقتراع وآلية تعبئة استمارة رأي المواطن واستمارة رأي المراقب اللتين قامت أمان بتطويرهما بهدف رصد نزاهة وشفافية العملية الانتخابية واستخدام نتائج عملية الرصد كحالة دراسية لضمها للتقرير التحليلي الذي قامت أمان بإعداده حول فعالية ومناعة نظام النزاهة في عمل لجنة الانتخابات المركزية.

جدير بالذكر أن لجنة الانتخابات المركزية كانت قد تبنت مدونة سلوك اعضاء اللجنة التي قدمت أمان الدعم الفني في اعدادها للجنة الانتخابات المركزية.

بهدف تعزيز نظام النزاهة في العمل العام أمان تبني شراكات مع جهات رسمية ومجتمعية في غزة

كثفت أمان من نشاطاتها خلال عام 2012 في قطاع غزة على الرغم من قلة عدد طاقمها في غزة وتمكنت من بناء عدة شراكات مع جهات رسمية كديوان الموظفين العام بهدف عقد دورات تدريبية لمدراء الوحدات المالية والادارية والقانونية في المؤسسات العامة. كما كان تعاون الهيئات المحلية في قطاع غزة متميزا لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في عملها وبشكل خاص تبني مدونة سلوك الهيئات المحلية حيث قامت اربع بلديات في غزة بتبني المدونة التي اعدتها أمان، وقد رافق اعداد المدونة عقد العديد من اللقاءات التوعوية المتخصصة لوحدات ودوائر هذه البلديات حول منظومة الفساد ومكافحته بهدف تعزيز النزاهة والشفافية في تقديم الخدمات للمواطنين واشراك المواطنين في خطط هذه البلديات وفتح المجال للمواطن لممارسة حقه في المساءلة.

في إطار تنمية قدرات العاملين في البلديات وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين

أمان عززت الشراكة مع المجالس المحلية والبلديات بشكل كبير خلال عام 2012

على ضوء الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يواجهها المواطنون تصبح الحاجة اكثر الحاحا نحو تحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم بنزاهة وشفافية ومساواة وخصوصا الشرائح المهمشة والاكثر عوزا لهذه الخدمات.

خلال عام 2012 عملت أمان بشكل وثيق وفي اطار من الشراكة والتعاون مع عدد كبير من البلديات والهيئات المحلية على اعداد مدونات سلوك خاصة بموظفي واعضاء البلدية، وتطوير نظام اجراءات استقبال ومعالجة الشكاوى، ونظام استرشادي لعمل وحدات ودوائر التدقيق والرقابة الداخلية في البلديات اضافة الى اعداد ميثاق تقديم الخدمات للمواطنين. وقد تم اسناد عملية اعداد هذه الانظمة بتنفيذ سلسلة من اللقاءات التوعوية تنمية لقدرات العاملين في البلديات على تطبيق هذه الانظمة.

مجلس محلي الرام وخلال عملية اعداد مدونة سلوك خاصة به بالتعاون مع أمان، نفذ العديد من المبادرات لتعزيز النزاهة والشفافية في عمله والتي كان من بينها اشراك مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على دراسة العطاءات وعمليات التوظيف لديه مما يعزز من مبادئ الشفافية في عمله.

وسوف تقوم أمان وخلال العام 2013 بتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون مع بعض البلديات والمجالس المحلية بهدف تعميق هذه الشراكة والتعاون ومأسستها والبناء على ما سبق من خلال الضغط باتجاه مصادقة المجالس البلدية على هذه الانظمة رسميا لتصبح جزءا من انظمة عمل البلديات. علما بأن بعض البلديات قد قامت بالفعل بتبني والمصادقة عليها والبعض الاخر قد تقدم بطلب رسمي لأمان للتعاون في اعداد انظمة مشابهة للبلدية.

ومن جانب آخر قامت أمان وبهدف تعزيز وتقوية عملية الانفتاح على المجتمع المحلي والمدني من قبل البلديات والمجالس المحلية بعقد العديد من اللقاءات التوعوية حول أهمية المساءلة المجتمعية والحكم بالمشاركة وادواتهما. مما سيساهم ويعزز من جهة فعالية وكفاءة المجالس البلدية في صنع القرارات وتحديد أولويات المجتمعات المحلية مما ينعكس بالأثر الجيد على المواطنين، ومن جهة أخرى يساهم في تنمية قدرات المجتمع المدني في الرقابة على أداء البلديات ومستوى الخدمات المقدمة ومدى التزامها بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية في العمل.

الهدف الإستراتيجي الثالث: إنفاذ فاعل لتشريعات واتفاقيات مكافحة الفساد والحد من الإفلات من العقاب.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
تعزيز البيئة القانونية المناوئة للفساد.	الاتفاقيات الثنائية والدولية بتركيز على UNCAC مفعّلة وملتزم بها.	التوعية بالاتفاقية خلال الدورات التدريبية التي تنفذها أمان، وإعداد تقارير تقييمية لمدى الالتزام بالاتفاقية.	تم تخصيص جلسة كاملة للتوعية بالاتفاقية بالتعاون مع ديوان الموظفين العام ووزارة الداخلية. هذا بالاضافة الى تشكيل فريق عمل لإعداد تقرير خاص حول مدى الالتزام بتطبيق الاتفاقية من جانب السلطة الفلسطينية، والتدابير والاجراءات المتعلقة بالتشريعات ومدى موائمتها لما هو وارد في الاتفاقية.
	تشريعات ذات علاقة بالفجوة التشريعية التي أشارت لها دراسة الـ UNCAC مطورة/معدة.	اعداد دليل استرشادي يتعلق بآليات تطبيق والرقابة على تطبيق UNCAC.	تم إعداد مسودة الدليل ليتم تطويره خلال عام 2013 بالتعاون مع البرلمانيين.
المشاركة الفاعلة في إعداد ومراقبة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.	الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد معدة.	المشاركة في اللقاءات التي تعقدها هيئة مكافحة الفساد لتطوير الإستراتيجية.	شاركت أمان بفاعلية في اللقاءات التي نظمتها هيئة مكافحة الفساد لإعداد الإستراتيجية، والتي تم إعدادها ونشرها خلال عام 2012.

بناء على شكوى وصلت أمان

امان تنجح في الضغط لاقرار نظام منحة الحياة الكريمة للاسرى المحررين

استقبل مركز المناصرة والارشاد القانوني في امان بتاريخ 2012/6/26 طلب مساعدة من مجموعة من الاسرى المحررين ضمن صفقة شاليط، حيث ادعى الاسرى أن المعايير التي تتم على اساسها توزيع منحة الرئيس للاسرى المحررين غير واضحة مما قد يخلق بيئة محفزة للفساد، أتى ذلك بعد اتخاذ السيد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قرارا بمنح الاسرى المحررين ضمن صفقة شاليط منحة مالية كمساعدة لهم بعد معاناة طويلة في سجون الاحتلال. بدأت تداعيات هذا القرار بخلق بعض الاشكالات التي برزت، سواء فيما يتعلق بالاثر والعبء المالي الذي ترتب على هذا القرار على خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية المنهكة اصلا ، والذي يمكن ان يصل وفقا لدراسة اعدت بهذا الخصوص الى 150 مليون دولار، او فيما يتعلق بما خلقه هذا القرار من عدم المساواة والتمييز ما بين الاسرى الذين خرجوا في صفقة شاليط واستفادوا من المنحة من جهة وما بين الاسرى الذين لم يخرجوا في صفقة شاليط والذين قد يكون البعض أو العديد منهم قد عانى أكثر مما عاناه الاسرى في صفقة شاليط من جهة ثانية، وما بين الاسرى الذين لا يزالون يقبعون في سجون الاحتلال الاسرائيلي من جهة ثالثة. الامر الذي دفع وفقا لما افاد به المحاسب العام الى اضافة اسماء من خارج صفقة شاليط الى تلك المنحة تحقيقا للعدالة في هذا الجانب. وقد تناقلت وسائل الاعلام مجموعة من الاخبار المتضاربة حول هذا الموضوع وحول قيمة المنحة وعدد السنوات والمعايير الأمر الذي خلق بلبلة بالشارع الفلسطيني حول هذا الموضوع، لذلك شرعت أمان عبر مركز المناصرة الى جمع المعلومات حيث وجدت ان:

1. ان عملية اتخاذ القرار بشأن منحة الاسرى المحررين من صفقة شاليط دون مرجعية قانونية واضحة في هذا الاطار انتج قرارا لا يتفق مع قانون الاسرى الفلسطيني والتشريعات الثانوية الصادرة بمقتضاه، والتي تضع نظام دفع للاسرى ساري المفعول. وكان من الاجدر اذا ما رأى متخذ القرار ان هذه التشريعات غير مناسبة تعديلها وليس الخروج عنها.
2. خلق القرار بيئة من عدم المساواة والتمييز ما بين الاسرى الفلسطينيين كما فتحت محاولة علاج هذه الاشكالية المجال للواسطة والمحسوبية في الاسماء التي تمت اضافتها الى الصفقة ومنها اسماء موظفين في وزارة الاسرى كان من بينها الموظفون الذي وضعوا قوائم الاسرى المستفيدين من المنحة مما يشير حالة من حالات تضارب المصالح واستغلال المنصب الوظيفي.

بتاريخ 12 تموز 2012 عقدت امان جلسة مساءلة حول هذا الموضوع بحضور وزير الاسرى عيسى قراقع والمحاسب العام يوسف الزمر وممثلين عن مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد ووزارة الشؤون الاجتماعية وجميع الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي، اضافة

الى نادي الاسير وجمعية الاسرى المحررين ومؤسسة مانديلا ومؤسسة الضمير لرعاية الأسرى ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة ومجموعة من الأسرى المحررين.

هدفت الورشة الى استجلاء الأسس والآليات التي تم على اساسها صرف المنحة للبعض، وذلك استمرارا لمساعي أمان في ترسيخ مبادىء الشفافية والمساءلة في العمل العام. حيث استمع الحضور لشرح مفصل من قبل وزير الاسرى والمحاسب العام حول ملابسات وظروف اعداد القوائم وعملية صرف المنحة، واشار المحاسب العام الى أن هناك مجموعة من الاسرى المحررين بصفقة شاليط والذين قضوا اكثر من 20 عام في السجون قد حصلوا على المنحة وأن هناك عدد ممن تنطبق عليهم نفس الظروف لم يصرف لهم وأن القرار توقف تنفيذه.

وفي اعقاب نقاش مطول من قبل الحضور اتفق المشاركون على ضرورة اعتماد مجموعة من الاسس والمعايير التي ستتم بموجبها تنفيذ فكرة منحة الحياة الكريمة وان يتم تضمينها في نظام رسمي يصدر عن مجلس الوزراء في اسرع وقت. شرعت وزارة الاسرى بانهاء العمل على هذا النظام الذي شاركت امان والمؤسسات ذات الصلة باعداده، وبتاريخ 2012/12/18 اعتمد مجلس الوزراء النظام الذي يضمن المساواة ما بين الاسرى المحررين ويعزز بوجوده بيئة من الشفافية في صرف المستحقات.

جهود لجنة خاصة شكلها ديوان الموظفين العام وشاركت أمان في عضويتها/مجلس الوزراء يصادق على مدونة سلوك العاملين في الوظيفة العمومية

التعاون مع ديوان الموظفين العام بلغ ذروته خلال عام 2012 بتوقيع مذكرة تعاون فيما بينهما بالاضافة الى عضوية أمان في اللجنة الخاصة بتطوير مدونة سلوك العاملين في الوظيفة العامة وتنفيذ برنامج مشترك سيستمر خلال عام 2013 لتنمية قدرات ورفع وعي الموظفين بمنظومة النزاهة والشفافية والمساءلة والتشريعات المتعلقة بمنظومة مكافحة الفساد.

تكللت جهود اللجنة بمصادقة مجلس الوزراء خلال شهر اكتوبر 2012 على مدونة سلوك العاملين في الوظيفة العمومية.

استثمارا لهذا الانجاز، تم الاتفاق مع ديوان الموظفين العام لمتابعة القرار من خلال اعداد خطة عمل شاملة للتوعية بالمدونة ونشرها وآليات الرقابة على الالتزام بها ووضع نظام تحفيز للموظفين للالتزام بها. كما سيتم التعاون على تطوير مدونات سلوك خاصة بعمل بعض المؤسسات العامة استنادا على المدونة العامة وبما يتناسب واحتياجات وخصوصية هذه المؤسسات.

الهدف الاستراتيجي الرابع: توفير مصادر المعرفة حول واقع الفساد والنزاهة في المجتمع الفلسطيني لصناع القرار.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
التأثير على صناع الرأي العام والمهتمين من قيادات المجتمع لدعم وتعميم مبادرات مواجهة الفساد.	تقرير الفساد السنوي منشور ومتوفر لجميع الأطراف المعنية ومناقش على مستوى وطني.	اعداد تقرير الفساد السنوي 2011.	تم اعداد التقرير واطلاق نتائجه خلال مؤتمر أمان السنوي الثامن.
	مؤشر النزاهة مطور ومطبق.	جمع بيانات وتحليل مؤشر النزاهة لعام 2012.	تم جمع المعلومات وتحليلها، وتم اعداد المسودة الاولى من تقرير الفساد السنوي 2012.
	تقرير الفساد السنوي منشور ومناقش على صعيد وطني.	عقد مؤتمر أمان السنوي الثامن 2011.	تم عقد الموتمر واستعراض نتائج تقرير الفساد لعام 2011.
		إعداد وطباعة 6 تقارير وأوراق عمل متخصصة لصالح تقرير الفساد السنوي.	تم إعداد ورقتي عمل حول النزاهة والشفافية والمساءلة في عملية اعادة بناء ضريح الرئيس الراحل ياسر عرفات، والنزاهة والشفافية والمساءلة في المنظمات الجماهيرية. وتم إعداد أربعة تقارير حول النزاهة والمساءلة والشفافية في عمل بكدار ، الاونروا، عقود الامتياز وادارة المعابر.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		اطلاق حملة ضغط وتأثير تتعلق بتوصيات ونتائج تقرير الفساد السنوي 2011.	تم اطلاق حملتين باستخدام لوحات الشوارع، والمحطات الاذاعية، واعلانات الصحف؛ والتي ركزت على سوء إدارة المال العام في بعض القطاعات التي تعرض لها تقرير الفساد السنوي 2011.
	13 دراسة وتقرير وورقة عمل حول إدارة الشأن والمال العام معدة ومنشورة.	طباعة تقرير حق الوصول إلى المعلومات في السلطة القضائية.	تم طباعة 1000 نسخة من التقرير وتوزيعها على أطراف العدالة في الضفة وغزة، وعلى المؤسسات الاهلية ذات العلاقة.
		طباعة تقرير بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في ادارة المحاكم النظامية.	تم طباعه 1000 نسخة من التقرير وتوزيعها على أطراف العدالة في الضفة وغزة، وعلى المؤسسات الأهلية ذات العلاقة.
		طباعة تقرير إحصائي وتحليلي بشأن جرائم الفساد الإقتصادية.	تم طباعة 1000 نسخة من التقرير وتوزيعها على أطراف العدالة في الضفة وغزة، وعلى المؤسسات الاهلية ذات العلاقة.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		اعداد وطباعة تقرير الإطار التشريعي الناظم لعمل المعهد القضائي.	تم طباعة 1000 نسخة من التقرير وتوزيعها على أطراف العدالة في الضفة وغزة، وعلى المؤسسات الاهلية ذات العلاقة.
		إعداد وطباعة تقرير حول ITA في إدارة المعابر.	تم اعداد وطباعة التقرير وتوزيع 1000 نسخة على المؤسسات ذات العلاقة.
		إعداد وطباعة ونشر تقرير حول منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في تعيينات وشغل وظائف المناصب العليا.	تم اعداد وطباعة التقرير على جزئين (1000 نسخة لكل جزء)، وتوزيعه على المؤسسات ذات العلاقة.
		إعداد دراسة حول دور الأديان في مكافحة الفساد.	تم إعداد الدراسة ليتم طباعتها خلال الربع الاول من عام 2013.
		اعداد تقارير استقصائية عن ظاهرة، او قضية محددة ظهرت من خلال شكاوى المواطنين.	تم إعداد تقرير بيئة النزاهة والشفافية في الجامعات الفلسطينية وتنفيذ ورشة عمل حوله، وتوزيع1000 نسخة على المؤسسات ذات العلاقة.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		إعداد تقرير حول ITA في عمل هيئة تشجيع الاستثمار.	تم إعداد التقرير وطباعة 1000 نسخة وتوزيعها.
		إعداد تقرير حول ITA في القطاع الامني.	تم اعداد التقرير وطباعة 1000 نسخة وتوزيعها.
		اعداد تقرير حول ITA في عمل المحافظين والمحافظات	تم إعداد التقرير وطباعة 1000 نسخة وتوزيعها.
		إعداد وطباعة تقرير حول عمل لجنة الانتخابات المركزية من جوانب النزاهة والشفافية والمساءلة.	تم إعداد التقرير وطباعة 1000 نسخة وتوزيعها.
		إعداد ونشر تقرير احصائي وتحليلي حول الشكاوي التي تصل لأمان بهدف توثيق أشكال الفساد التي يقع المواطنون ضحية لها.	تم إعداد التقرير السنوي لمركز المناصرة والارشاد القانوني 2011 ونشره خلال العام 2012.
		تقرير حول بيئة النزاهة والشفافية في الجامعات الفلسطينية (غزة).	تم اعداد التقرير وطباعة 1000 نسخة وتوزيعها.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة الرئيسية	المنفذ
		اعداد وطباعة تقرير حول حق الوصول الى المعلومات في قطاعي الأغذية والأدوية.	تم اعداد التقرير وطباعة 1000 نسخة وتوزيعها.
		إعداد ورقة عمل متخصصة حول مفهوم ومبادئ تداول السجلات العامة، تتضمن تعليمات تنظم تداول السجلات العامة والمعايير.	تم إعداد ورقة عمل متخصصة بتداول المعلومات والحق فيها. وقد قدمت هذه الورقة في مؤتمر عقدته شبكة معاً الإعلامية وفضائية ميكس، تحت عنوان «المساءلة ودور الإعلام في الحصول على المعلومات».
	استطلاعات للرأي العام حول حالة الفساد معدة ومنشورة سنوياً.	إجراء استطلاعي رأي حول الفساد في المجتمع الفلسطيني.	تم اجراء الاستطلاعين ليتم تضمين نتائجهما في تقرير الفساد السنوي 2013.

تشكيل مجموعات بؤرية متخصصة على المستوى الوطني

خلال عام 2012 قامت أمان بتشكيل ثلاث مجموعات بؤرية بمشاركة عدد من الخبراء في مجال مكافحة الفساد لمزيد من البحث والنقاش لمواضيع الفساد السياسي، اصلاح المؤسسة الامنية، واصلاح قطاع العدالة، وهي مواضيع تتطلب خبرة كبيرة في التعامل معها ومهارة نتيجة لحساسية الحالة الفلسطينية. هذه المجموعات اسهمت من خلال اللقاءات الدورية التي تعقدها في تقديم مقترحات وأفكار وتحليلات غنية في المواضيع المطروحة، كما ساهمت في حملات الضغط والاسناد لأمان في اخراج هذه المقترحات الى حيز التنفيذ.

ومن ابرز النتائج التي خرجت بها المجموعات الثلاث: تطوير تقرير يوصف أشكال ومؤشرات الفساد السياسي في فلسطين ومقترحات للحد منه، علما بأن هذا التقرير يشكل أساسا لتنفيذ نشاطات اقليمية – من خلال الفروع العربية لمنظمة الشفافية الدولية- للحد من ظاهرة الفساد السياسي في العالم العربي والذي تتشابه وتتداخل أشكاله بشكل كبير في معظم الدول العربية. كما ساهمت في تطوير تقرير حول إصلاح قطاع الأمن حيث كان أول الانجازات التي تم تحقيقها من خلال هذا التقرير كسر الحواجز ما بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الامنية التي أبدت تعاونا كبيرا للتعاون المشترك لتذليل التحديات التي تواجهها المؤسسة الامنية في سبيل اصلاح قطاع الامن الفلسطيني.

أما المجموعة الثالثة، فقد طورت تصورا شاملا للإشكاليات التي يعاني منها قطاع العدالة في فلسطين، ويشمل هذا التصور رؤية المجتمع المدني لتوثيق أوضاع هذا القطاع وتقديم وحلول للاشكاليات والتداخلات في العلاقة بين اطراف العدالة، ويتم الآن العمل على تنفيذ لقاءات ضغط وتأثير على أركان العدالة الثلاث للتوافق على ما هو وارد في هذه الرؤية.

تجاوب وتعاون رسمي مع نتائج وتوصيات تقارير أمان

استنادا لنتائج التقارير التي أعدتها أمان وحملات الضغط على صناع القرار لتبني توصيات التقارير، حمل العام 2012 في طياته العديد من الانجازات تمثلت في اصدار تعليمات او تطوير انظمة او اصدار مراسيم وقرارات حكومية تعزز من شفافية ونزاهة عملية إدارة المال والشأن العام. ومن هذه الامثلة على ذلك:

- الغاء شرط السلامة الامنية لاشغال الوظائف العامة.
- عدة قرارات وزارية تتعلق بالتعيينات والترقيات وخفض الانفاق العام.
- العمل على مراجعة وتطوير قانون الخدمة المدنية، مراجعة وتطوير والمصادقة على مدونة سلوك العاملين في الوظيفة العامة.
- التجاوب مع مجموعة من الانظمة المتعلقة بمستحقات الاسرى وأسر الشهداء، مشروع قانون الحق في الوصول الى المعلومات، تفعيل نظام اقرارات الذمة المالية، التعليمات المتعلقة بالمنح والبعثات الجامعية، تعليمات تتعلق بنزاهة الانتخابات.

معارض، ومؤتمرات، ولقاءات

شاركت أمان خلال العام 2012 في العديد من المعارض، والمؤتمرات، واللقاءات المحلية والدولية، ومنها:

1. معرض فلسطين الدولي للكتاب ضمن فعاليات دورته الثامنة من خلال نشر وتوزيع جميع إصداراتها وأدبياتها.
2. ورشة التخطيط الاستراتيجي لمؤسسة المستقبل (Foundation for the Future) في الأردن.
3. مؤتمر إطلاق الشبكة العربية للمساءلة الاجتماعية في المغرب.
4. فعاليات المنتدى العالمي لمكافحة الفساد الذي نظمته شبكة "برلمانيون عرب ضد الفساد" في الأردن.
5. ورشة عمل لوضع منهاج عربي موحد لتعليم النزاهة في دولة الإمارات.
6. لقاءات المجموعة العربية غير الحكومية للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الدوحة.
7. النشاطات الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية، ومنها: لقاءات التشبيك الإقليمي وتبادل الخبرات في تونس، الاجتماع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الكويت، اجتماع العضوية والاعتماد السنوي في البرازيل.
8. برامج تدريبية مع عدة جهات ومؤسسات خارجية إقليمية ودولية، حيث شملت هذه التدريبات مواضيع متنوعة منها: النزاهة والشفافية، الإعلام الاجتماعي والشفافية، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إنشاء قواعد بيانات لمركز المناصرة والإرشاد القانوني.

علاقات التنسيق والتشبيك الإقليمي والدولي

لعب الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (**أمان**)، دوراً بارزاً في عدد من الأجسام التشبيكية من خلال عضويته في الشبكات التالية على المستويين الإقليمي والدولي:

1. **ائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:** وهو شبكة عالمية تتألف من حوالي 350 مؤسسة مجتمع مدني في ما يزيد على 100 دولة حول العالم، ويلتزم الائتلاف بالعمل على تشجيع الدول على المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وتطبيقها، وعلى حشد وتنظيم الجهود التي يبذلها المجتمع المدني في سبيل التحرك نحو تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على كل الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية. وتعمل أمان من خلال عضويتها في هذا الائتلاف على عرض تجاربها في مجال تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة على الصعيد المحلي، إضافة إلى الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في المجال نفسه.

2. **المجموعة البؤرية لحملة "لا للإفلات من العقاب"**: وهي مجموعة بؤرية تم تشكيلها من قبل منظمة الشفافية الدولية، تتألف من 13 ممثلاً عن الفروع الوطنية لمنظمة الشفافية الدولية، إضافة إلى عضوين من مجلس إدارة المنظمة، وقد تم اختيار ممثل **أمان** لتمثيل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويهدف تشكيل هذه المجموعة إلى تكثيف الجهود، من خلال المشاركة في ورش العمل واللقاءات التي تعقدها المنظمة، للخروج بأفكار وحلول وأنشطة يمكن تطبيقها على كل الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية لدعم حملة «لا للإفلات من العقاب».

3. **شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي (أنسا)**: وهي الشبكة الإقليمية الأولى في العالم العربي التي تعنى بمجال المساءلة الاجتماعية. وتهدف الشبكة إلى التعريف ورفع الوعي بمفاهيم وممارسات المساءلة الاجتماعية، وتطوير وبناء قدرات أعضائها حول مفاهيم وأدوات المساءلة الاجتماعية على المستويين القطري والإقليمي، وإدارة برنامج للمنح والمبادرات لتطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية، وتصميم وإدارة نظام متكامل لتعزيز التواصل وتبادل المعلومات والخبرات بين أعضاء الشبكة والجهات المعنية على المستوى القطري والإقليمي والدولي. وتضم الشبكة حالياً في عضويتها ممثلين عن القطاعات الأربعة من 7 دول عربية (المغرب، تونس، مصر، فلسطين، الأردن، لبنان، اليمن). كما تركز الشبكة مجهوداتها حول المحاور التالية بشكل أساسي: الحق في الحصول علي المعلومات، شفافية الموازنة، حرية تكوين الجمعيات وتحسين تقديم الخدمات. وترأس أمان الشبكة الفلسطينية، عضو شبكة المساءلة الاجتماعية، وتقدم الدعم اللوجستي لها.

4. **منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد** (ARPAC): تأسست نتيجة جهود قام بها برلمانيون عرب يعون الدور الأساسي الذي عليهم القيام به، ويؤمنون بضرورة توحيد الجهود للسيطرة على ظاهرة الفساد، دون أن يقتصر دورهم على إصدار بيانات في قضايا السياسة الخارجية والشؤون الإقليمية. ومنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد هي المنظمة العربية البرلمانية الوحيدة المتخصصة في تعزيز قدرة البرلمانيين على مكافحة الفساد. ويتألف مجلس إدارة المنظمة من ثمانية أعضاء ممثلين عن الدول العربية التالية: الكويت، الأردن، لبنان، فلسطين، المغرب، الجزائر، اليمن، البحرين.

وتستضيف أمان، بالتعاون مع منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، منظمة برلمانيون فلسطينيون ضد الفساد، التي هي عضو في المنظمة العربية، وتقدم الدعم الإداري واللوجستي للمنظمة مع وجود مساعدة من طاقم أمان لمكتب المنظمة الفلسطينية.

5. **الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد** (ACINET): تمثل الشبكة منبراً إقليمياً رائداً للتشبيك المعرفي وتنمية القدرات وحوار السياسات في مجالات اختصاصها، وهي تضم مؤسسات رسمية معنية بمكافحة الفساد من مختلف أرجاء المنطقة العربية، إضافة إلى جهات غير حكومية بارزة منضوية تحت لواء مجموعة غير حكومية تعمل كعنصر مستقل من عناصر الشبكة العربية.

تأسست الشبكة في الأردن بتاريخ 30 تموز 2008 بحضور مسؤولين رفيعي المستوى، يمثلون جهات معنية بمكافحة الفساد من 16 بلداً عربياً، وهي ثمرة النتائج الإيجابية التي تحققت في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة، لخدمة التنمية في البلدان العربية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد نشأت نتيجة سلسلة من المشاورات الإقليمية والوطنية المكثفة التي جرى إطلاقها تحت مظلة إعلان البحر الميت الثاني، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه، ومن بينهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (OECD)، وجامعة الدول العربية.

وبموازاة الجانب الرسمي في الشبكة، تشكلت مجموعة غير حكومية تتولى أمان رئاستها وتعقد اجتماعات دورية، حيث يعرض أعضاؤها تقارير دورية حول حالة الفساد ومكافحته في بلدانهم وأبرز الإنجازات المتحققة. وتسعى هذه المجموعة غير الحكومية التي تتألف من عضوية مؤسسات المجتمع المدني العربية العاملة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، إلى تعزيز التواصل والتكامل مع المجموعة الحكومية في مجال مكافحة الفساد، وتنظيم نشاطات مختلفة لدعم أعضائها، وتعمل على تقديم المساعدة التقنية اللازمة لهم، أو تقوم بتيسير ذلك عند الإمكان. وتصدر الشبكة أيضاً موجزاً إخبارياً ومنتجات معرفية أخرى، وتشجع تبادل المعلومات عن بعد بين المعنيين من خلال أدوات متنوعة. وتنسق مختلف هذه النشاطات «وحدة الدعم الإقليمية» الخاصة بالشبكة، التي يستضيفها برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكاتبه في بيروت.

المشاريع الجديدة المنفذة خلال العام 2012

1. **مشروع تمكين وتقوية قدرات مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المؤسسي والتنظيمي وبناء الشبكات لمكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (TIMP)**: هو برنامج إقليمي أعدته منظمة الشفافية الدولية بتمويل من مؤسسة «سيدا» السويدية، و(UKFCO)، و(German FO). ويستهدف 8 دول عربية، وهدفه العام المساهمة في تحسين حياة المواطنين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبخاصة أولئك الأكثر تضرراً من الفساد، وتعزيز التعاون بين الشركاء في المشروع للاستفادة من التجارب والخبرات لدى كل طرف. وتبلغ قيمة المنحة الكلية للمشروع 353.420.00 يورو اعتباراً من 2012/1/1 وحتى 2014/12/31.

2. **المرحلة الثالثة من مشروع النزاهة من أجل الفقراء**: قامت (DFID) من خلال مؤسسة (Integrity Action) بتمويل المرحلة الثالثة من المشروع بمنحة قيمتها 80.084.00 دولاراً أمريكياً، اعتباراً من 2012/4/1 وحتى 2013/3/31. ويهدف المشروع إلى تطوير الثقة بين الهيئة المحلية البلدية والمجتمع المحلي، عن طريق تحسين أداء وكفاءة هذه الهيئة. وهذا الربط يحسن القدرات الوطنية لتحقيق تنمية حقيقة ومستدامة. وتكمن هذه الأهمية من واقع أن الهيئات المحلية متصلة بشكل مباشر ومستمر مع المواطن، ما يجعلها أكثر هيئة في الوطن قادرة على فهم احتياجات المواطنين ورغباتهم.

3. **المرحلة الثالثة من برنامج المناصرة والإرشاد القانوني بعنوان "رفع قدرة المجتمع المدني والأفراد في التأثير على زيادة استجابة مؤسسات الدولة ومساءلتها"**: قام الاتحاد الأوروبي بتمويل المرحلة الثالثة من برنامج المناصرة والإرشاد القانوني، ولمدة ثلاث سنوات اعتباراً من 2012/8/1–2015/7/31، وبميزانية 277.669.45 يورو. وتهدف هذه المرحلة إلى تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين في أنشطة المساءلة الاجتماعية، ما سيعزز مساءلة الجهات الرسمية وسيزيد من استجابتها لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في المناطق التي يستهدفها المشروع، وهي قطاع غزة، والقدس، ومناطق (c). كما سيسهم المشروع في زيادة معرفة المواطنين بالأداء الحكومي، وزيادة معرفة الجهات الرسمية باحتياجات المواطنين، ما سيعزز النزاهة والشفافية والمساءلة والحكم الرشيد.

ويعتبر مركز المناصرة والإرشاد القانوني جزءاً لا يتجزأ من الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان. ويتميز مركز المناصرة

عن باقي المشاريع المنفذة في الائتلاف بأنه على اتصال مباشر مع المواطنين بمستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية كافة، حيث وفر المركز للمواطن الفلسطيني وسيلة سهلة وبسيطة لإشراكه في عملية مكافحة الفساد، وذلك عن طريق ما يقدمه المركز من خدمات رفع الوعي، وتوفير استشارات قانونية مجانية. ولم يقتصر دور المركز على متابعة قضايا الفساد فحسب، بل يعمل أيضاً على دعم ضحايا ومبلغي الفساد ومساندتهم بطرق مختلفة، عبر تقديم المشورة القانونية لهم، ومتابعة قضاياهم مع الجهات الرسمية.

تطلعات العام 2013

أنهت أمان خلال الربع الأول من العام 2012، إعداد الخطة الإستراتيجية للأعوام الثلاثة القادمة 2013 – 2015، التي أكدت في مقدمتها على سعي المؤسسة إلى تعزيز دورها الوطني في ترسيخ قيم النزاهة، ونظم المساءلة والمحاسبة، ومبادئ الشفافية التي تحتل مكانةً أساسيةً في تحقيق الحكم الصالح، وذلك من خلال تسخير كلّ طاقاتها وخبراتها ومواردها، وتعزيز التكامل مع جميع شركائها الفاعلين، الذين يشاطرونها المسؤولية المشتركة لمكافحة الفساد. وأعادت أمان صياغة رسالتها لترتكز على مبدأ محوري «التعزيز»؛ أي المناصرة وبناء القدرات، ليشمل المساهمة في إيجاد بيئة مساعدة تضمن وتساعد على خلق الظروف المواتية لتحقيق الشفافية والمساءلة، من خلال تمكين الناس بشكل جماعي أو فردي، ورفع وعيهم حول مسائل الشأن العام، كي تكون لهم السيطرة على القرارات التي تمس جوانب حياتهم، وتوجيهها بشكل يتجاوب مع أولوياتهم والصالح العام.

وعليه، ستركز أمان في عملها خلال السنوات الثلاث القادمة، على توسيع المشاركة المجتمعية وتفعيل دور المواطن الفلسطيني وانخراطه في جهود مكافحة الفساد، وبخاصة التبليغ عن الفساد، كما ستعمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وخلق بيئة عمل لهيئات الحكم المحلي والمؤسسات العامة التي تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره، وذلك من خلال الضغط والمناصرة لتوفير الحماية للمبلغين عن الفساد، والعمل على التشريعات، وبناء القدرات للأطراف الفاعلة في هذا المجال، وتوفير الدراسات والتقارير لصناع القرار، كجزء من توجه المؤسسة كبيت للخبرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وسيشهد العام 2013 مرحلة تحول في مسيرة أمان، حيث ستباشر المؤسسة تطبيق نهج الإدارة بالنتائج؛ بهدف تحويل بؤرة اهتمامها إلى تحقيق النتائج المرغوب فيها والأثر المنشود؛ أي عملية التغيير المتعلقة بتخفيض مستوى الفساد وحجمه في المجتمع الفلسطيني.

إن اعتماد المؤسسة على نهج الإدارة بالنتائج، يتطلب توظيف وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية المدربة، من خلال عملية التدوير، وتعزيز القدرات، بحيث يصبح الموظف المحرك الأساسي في تحقيق رسالة المؤسسة. كما يتطلب إدخال تغييرات على الهيكلية التنظيمية، بحيث تؤمّن خطوط السلطة والدعم الفني والتنسيق بشكل سلس وواضح، وتسهل عملية تدفق المعلومات بين أفراد الطاقم، وتعزز عملية المساءلة. إن وضوح خطوط المساءلة والمتابعة المستمرة والتقييم، يسهم في التركيز على الأولويات وتحسين التواصل وتحفيز الموظفين على التعلم المستمر، وإدخال التحسينات على أداء المؤسسة وخطط عملها بصورة مستمرة، ما ينعكس إيجاباً على قدرة المؤسسة في تحقيق رسالتها وتوجهاتها الإستراتيجية.

شكر خاص

يشكر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، أعضاءه كافة؛ لدعمهم المتواصل لبرامجه ونشاطاته، والشركاء والمولين المحليين والدوليين كافة، ويخص بالشكر ائتلاف ممولي البرنامج الرئيسي: حكومات النرويج، وهولندا، ولوكسمبورغ؛ لدعمهم المستمر، كما يشكر منظمة الشفافية الدولية، والاتحاد الأوروبي، وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، ومؤسستي (Integrity Action) والمستقبل (FFF).

وختاماً، يسجل الائتلاف شكره لمنظمات العمل الأهلي، والمجموعات الشبابية التي نفذت مبادرات خلاقة لمكافحة الفساد، ولجميع المؤسسات الرسمية التي تعاونت مع أمان، ولشبكات العمل الفلسطينية والعربية، ولجميع الباحثين والمدربين والأكاديميين، وممثلي المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني لتعاونهم وتفاعلهم وإثرائهم لنشاطات الائتلاف.

ملحق (1): مركز المصادر والصفحة الإلكترونية

يعمل مركز المصادر على توفير الكتب والتقارير والأبحاث والإحصائيات والدراسات المحلية والإقليمية المتخصصة في مواضيع مكافحة الفساد، إضافة إلى ما هو متوفر إقليمياً ودولياً، وذلك خدمة لأعضاء أمان، والباحثين، والمجتمع المحلي، وصناع القرار، وطلبة الجامعات، والجمهور الفلسطيني.

وقد حقق مركز المصادر النتائج التالية خلال العام 2012:

1. إضافة 150 مادة حول موضوع الفساد (كتب وتقارير مطبوعة، وكتب وتقارير ودراسات – نسخ الكترونية).
2. استلام 20 رسالة رسمية من مؤسسات حكومية ومؤسسات أهلية تطلب تزويدها بمنشورات أمان، سواء التقارير أو كتيبات القوانين.
3. أما بالنسبة للموقع الإلكتروني، فقد أصبح من أهم المصادر الفلسطينية للباحثين والمعنيين في قضايا مكافحة الفساد، لما يحتويه من تقارير ودراسات تتعلق بالنزاهة والشفافية والمساءلة في كل من القطاعات العام، والخاص، والأهلي، إضافة إلى آخر التطورات والأخبار المتعلقة بالفساد على المستوى المحلي والعربي والدولي. وأظهرت الإحصاءات مقاربة للسنة الماضية في عدد الزوار. أما بالنسبة للمكتبة الإلكترونية، فقد زاد عدد زوارها بنسبة كبيرة على ما بلغه العام الماضي.

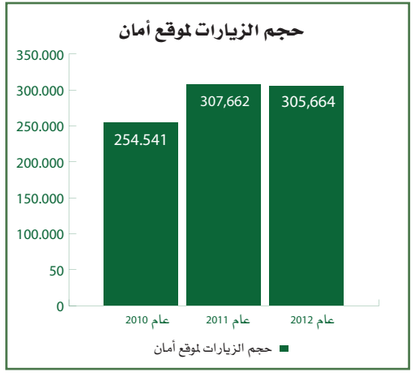

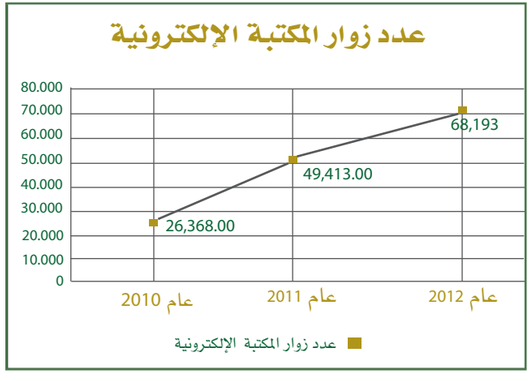

ملحق (2): إصدارات أمان في العام 2012

1. فعالية ومناعة نظام النزاهة في عمل لجنة الانتخابات المركزية.
2. فعالية ومناعة نظام النزاهة في إدارة هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني.
3. فعالية ومناعة نظام النزاهة في عمل الإدارة العامة للمعابر والحدود.
4. تقرير الفساد ومكافحته 2011.
5. التقرير السنوي لمركز المناصرة والإرشاد القانوني.
6. استطلاع للرأي أجرته أمان حول الفساد 2011.
7. التقرير السنوي للعام 2011.
8. رؤية الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة حول "السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة".
9. واقع بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في الجامعات الفلسطينية.
10. النزاهة والشفافية في إجراءات تعيين المناصب العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية.
11. واقع النزاهة في قطاعي الأغذية والأدوية في فلسطين.
12. القضاء الشرعي في فلسطين .. تحديات وآفاق.
13. تقييم الاستعداد المؤسسي ضد الفساد في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة.

الطاقم التنفيذي لأمان 2012

غادة الزغير/ المديرة التنفيذية

عصام حج حسين/ مدير البرامج والمشاريع

لانا طواشة/ المديرة الإدارية

محمد دمدوم/ المدير المالي

عبير مصلح/ مديرة وحدة البحث والتطوير

هامة زيدان/ مديرة مركز المناصرة والإرشاد القانوني (ALAC)

وائل بعلوشة/ مدير مكتب غزة

رامي موسى/ منسق الصفحة الإلكترونية ومركز المصادر

جميلة عبد/ منسقة مشروع

فضل سليمان/ مدير مشروع

وائل الحاج محمد/ منسق مشروع

محمد اللفتاوي/ منسق مشروع

لينا فلاح/ منسقة مشروع

بلال البرغوثي / مستشار قانوني

نانسي محمود / مسؤولة العلاقات العامة

أيمن رزق الله/ محاسب على البرنامج الرئيسي

بكر التركماني/مستشار قانوني

لؤي جابر/ مساعد إداري ALAC

سلام زهران/مساعدة إدارية

فيولا عطاالله/ مساعدة إدارية

صمود البرغوثي/ مساعدة إدارية

منال كونة/ مساعد إدارية

مروة أبو عودة/ مساعدة إدارية

أماني جمال / سكرتاريا

فائدة دغرة/ موظفة خدمات

أعضاء مجلس إدارة ائتلاف أمان

د. حنان عشراوي / رئيسة مجلس الإدارة

د. كمال الشرافي/ نائب رئيس مجلس الإدارة

أ. سمير حليلة /امين السر

د. محمد عباس عبد الحق / أمين الصندوق

د. جورج جفمان/ عضو

أ. حنان طه /عضو

أ. عندليب عدوان / عضو

د. ليلي فيضي / عضو

أ. عصام يونس / عضو

د. عزمي الشعيبي / مفوض أمان لمكافحة الفساد

إرنست ويونغ

صندوق بريد ١٣٧٣
الطابق السابع
مبنى بانيكو هاوس – الماصيون
رام الله – فلسطين

هاتف: ٢٢٤٢١٠١١ ٩٧٠+
فاكس: ٢٢٤٢٣٣٤٤ ٩٧٠+
www.ey.com

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مجلس الأمناء
الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لمؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢، وقائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الـــــرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لأمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ ونتائج نشاطاتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إرنست ويونغ

٢٥ آذار ٢٠١٣
رام الله – فلسطين

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢

	إيضاح	٢٠١٢ دولار أمريكي	٢٠١١ دولار أمريكي
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومعدات	٣	٤٧,٧٧٩	٣٣,٥٣٥
موجودات متداولة			
مستحق من جهات مانحة	٤	٨١٤,٠١١	١,٥٤٢,١١٩
موجودات متداولة أخرى	٥	٢٨,٣٣٣	٣١,٤٦٨
النقد والنقد المعادل		٩٠٦,٧٠٤	٧٠٦,١٠٦
		١,٧٤٩,٠٤٨	٢,٢٧٩,٦٩٣
مجموع الموجودات		١,٧٩٦,٨٢٧	٢,٣١٣,٢٢٨
صافي الموجودات والمطلوبات			
صافي الموجودات			
صافي الموجودات غير المقيدة		٣٨,٥٣٤	١١,٦٠٢
مجموع صافي الموجودات		٣٨,٥٣٤	١١,٦٠٢
مطلوبات غير متداولة			
إيرادات مؤجلة	٦	٥١,٣٦٨	٣٤,٨٠٩
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧	١٢٧,٩٢٩	١٠٦,٧٨٧
		١٧٩,٢٩٧	١٤١,٥٩٦
مطلوبات متداولة			
ذمم دائنة ومستحقات	٨	٢٠١,٨٦٩	١٢٥,٤٦١
منح مقيدة مؤقتاً	٩	١,٣٧٧,١٢٧	٢,٠٣٤,٥٦٩
		١,٥٧٨,٩٩٦	٢,١٦٠,٠٣٠
مجموع المطلوبات		١,٧٥٨,٢٩٣	٢,٣٠١,٦٢٦
مجموع صافي الموجودات والمطلوبات		١,٧٩٦,٨٢٧	٢,٣١٣,٢٢٨

قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢

	إيضاح	٢٠١٢ دولار أمريكي	٢٠١١ دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات متحققة من منح مقيدة مؤقتاً	٩	١,٣٥٢,٥٤٨	١,٢٠٢,٦٤٨
إيرادات مؤجلة متحققة	٦	١٢,٥٠٨	١١,٦١٢
إيرادات غير مقيدة	١٠	٥٦,٠٩٩	٤,٤٣٤
مجموع الإيرادات		١,٤٢١,١٥٥	١,٢١٨,٦٩٤
المصاريف			
مصاريف المشاريع	١١	١,٣٥٢,٥٤٨	١,٢٠٢,٦٤٨
استهلاك ممتلكات ومعدات	٣	١٤,٨٢٣	١٣,٥٧٦
مصاريف أخرى	١٢	٢٦,٨٥٢	٥٥,٢٠٤
مجموع المصاريف		١,٣٩٤,٢٢٣	١,٢٧١,٤٢٨
الزيادة (النقص) في صافي الموجودات		٢٦,٩٣٢	(٥٢,٧٣٤)
صافي الموجودات في بداية السنة		١١,٦٠٢	٦٤,٣٣٦
صافي الموجودات في نهاية السنة		٣٨,٥٣٤	١١,٦٠٢

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢

	٢٠١٢ دولار أمريكي	٢٠١١ دولار أمريكي
أنشطة التشغيل		
الزيادة (النقص) في صافي الموجودات	٢٦,٩٣٢	(٥٢,٧٣٤)
تعديلات :		
استهلاك ممتلكات ومعدات	١٤,٨٢٣	١٣,٥٧٦
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٤٠,١٧٤	٣٧,٧٥٥
منح معدومة	٥,٩٨٨	–
إيرادات مؤجلة متحققة	(١٢,٥٠٨)	(١١,٦١٢)
	٧٥,٤٠٩	(١٣,٠١٥)
مستحق من جهات مانحة	٦٠٨,٧٣٠	٢٦٠,٠١١
موجودات متداولة أخرى	٣,١٣٥	١,٥٥١
إيرادات مؤجلة	٢٩,٠٦٧	٢٣,٢٦٧
منح مقيدة مؤقتاً	(٥٤٤,٠٥٢)	(١٠٣,٠٠٩)
ذمم دائنة ومستحقات	٧٦,٤٠٨	٣٦,٥٧١
مخصص نهاية خدمة مدفوع	(١٩,٠٣٢)	(١٦,٠٢٠)
صافي النقد من أنشطة التشغيل	٢٢٩,٦٦٥	١٨٩,٣٥٦
أنشطة الاستثمار		
شراء ممتلكات ومعدات	(٢٩,٠٦٧)	(٢٣,٢٦٧)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	(٢٩,٠٦٧)	(٢٣,٢٦٧)
الزيادة في النقد والنقد المعادل	٢٠٠,٥٩٨	١٦٦,٠٨٩
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	٧٠٦,١٠٦	٥٤٠,٠١٧
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	٩٠٦,٧٠٤	٧٠٦,١٠٦